مركز شاف
CENTER SHAF
للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)
FUTURE STUDIES & CRISIS ANALYSIS (MIDDLE EAST & AFRICA)

مسار الصراعات في الشرق الأوسط و أفريقيا

العدد 4
إصدار شهر

January
2022

جدول المحتويات

1 الصراع في إثيوبيا

2 الصراع في السودان

3 الصراع في الصومال

4 الصراع في العراق

5 الصراع في اليمن

6 الصراع في جنوب السودان

7 الصراع في سوريا

8 الصراع في لبنان

9 الصراع في ليبيا

10 الصراع في مالي

11 الخاتمة والاستنتاجات

مركز شاف CENTER SHAF
للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وافريقيا)
FUTURE STUDIES & CRISIS ANALYSIS (MIDDLE EAST & AFRICA)

المقدمة

لا تزال الساحتين الشرق أوسطية والإفريقية فيما يخص وضع دول الصراع فيهما تعجان بالأحداث بشكل كبير وعلى مختلف الأصعدة، وإن كانت قد شهدت هدوءً خلال الفترة السابقة إلا أن الأحداث لم تنقطع فيها بل ظلت في بعضها بنفس الوتيرة خاصة السودان واليمن وجنوب السودان ولبنان ومالي وأخيرًا ليبيا، وبعضها شهد مزيد من التهدئة والتحركات باتجاه مسار التحول الديمقراطي وكان على رأسهم إثيوبيا والصومال، وعليه فلابد من تغطية كل هذه المتغيرات وحصرها وتحليلها بالشكل الذي يمكننا من وضع الأمور في نصابها واختيار أنسب الحلول ووضع السيناريوهات فيما يخص مستقبل الأوضاع في هاتين المنطقتين المؤججتان بالصراع، وعليه فنضعع بين أيديكم هذا العدد الذي يغطي وضع الصراع في عشر دول في الشرق الأوسط وإفريقيا.

إثيوبيا.... مصير الدولة بين تجدد القتال ودعوات التراجع؟

شهدت الساحة الإثيوبية، خلال شهر يناير، العديد من التطورات على المستوى الداخلي والإقليمي، ولعل ذلك يعود إلى تراجع منحنى الصراع، واتجاه الدولة إلى الاستقرار بشكل كبير، بعدما أثبتت الحكومة الإثيوبية قدرتها على التصدي لزحف "جبهة تحرير تيجراي"، وإعادتهم إلى نقاطهم الأساسية، وهو ما سيتم تناوله خلال السطور التالية.

مسار حوار وطني ومصالحة شاملة

بعد أن انسحبت قوات "جبهة تحرير تيجراي" و"الحكومة الإثيوبية" عن القتال، تمَّ الإعلان عن مسار وطني ومصالحة شاملة، وقد شملت إجراءات المصالحة عددًا من التسهيلات، بدأت بالعفو عن قادة المعارضة الإثيوبية وبعض كبار السياسيين السجناء في البلاد، معتبرةً ذلك؛ "تمهيدًا لحلٍ دائمٍ لمشاكل إثيوبيا بطريقة سلمية ووطنية"، الأمر الذي رحبت به الأمم المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا وغيرهم.

ومن أبرز من شملهم قرار العفو، جوهر محمد، الذي يصفه أنصاره بـ"أيقونة ثورة شباب الأورومو"، والذي اعتقل في يوليو 2020، كما شمل القرار "سبحت نغا"، مؤسس جبهة تحرير تيجراي، والذي اعتقل في يناير 2021، إثر عملية تمشيط أجراها الجيش، بعد سيطرته على مدينة "ميكيلي"، عاصمة إقليم تيجراي، ولعل هذه الخطوة تأتي في إطار تمهيد الطريق لحلٍ دائمٍ لمشاكل إثيوبيا بطريقة سلمية وطنية.

وعلى الرغم من الترحيب الذي لاقته مبادرة "المصالحة الوطنية" في إثيوبيا على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي، وعلى مستوى الدول والمنظمات الدولية، إلا أنه يمكننا القول: إن غياب إطار فكري لتوزيع السلطة في إثيوبيا من أهم التحديات التي تواجه استقرار الدولة على المدى الطويل، كما أنه يضع المعارضة أمام اختيارات محدودة، أولها تطوير صيغةٍ للتعايش السلمي، أو بالعودة إلى سجال الحرب مرةً أخرى إلى أن يصبح الوضع أقرب إلى حرب أهلية تهدد الدولة.

الوضع الأمني .... بين تحدي استمرار القصف والتراجع

الوضع الأمني: شهد الوضع الأمني تطورات، ففي الثامن من يناير الماضي 2022، نفذت القوات الحكومية هجومًا، عبر طائرة بدون طيار، استهدف مخيم "ديدبيت" للنازحين؛ ما أدى لمقتل 56 مدنيًّا كحصيلة أولية، ولم يصدر عن السلطات الإثيوبية تعليق فوري بما أوردته المصادر بشأن القصف، وقد أدانت العديد من المنظمات هذه الخطوة، وعلى رأسهم "اليونسيف"، ولم تتوقف الهجمات على "التيجراي"، ففي التاسع من يناير، أصدر المتحدث باسم الجبهة بيانًا، يتهم فيه القوات الإريترية بمهاجمة قوات الجبهة في شمال غرب الإقليم؛ ما ترتب عليه وقف عمل المنظمات الإغاثية العاملة في المنطقة، وقد أُصيب ما يقرب من 75 مدنيًّا، خلال الأحداث التي شهدها الإقليم، خلال شهر يناير فقط، بالإضافة إلى ما لا يزيد عن 180ضحيةً، وما زاد المخاوف بشكل كبير، هو إعلان الجيش الإثيوبي في 21 يناير 2022، استعداده لتنفيذ المرحلة الثانية من القتال مع الجبهة بعد نجاح المرحلة الأولى، وهو ما زاد من المخاوف على المستوى الدولي من تدهور وضع الصراع مرةً أخرى، وهو بالفعل ما بدأ يلوح في الأفق منذ أن ردت الجبهة على هذا البيان في 25 يناير2022؛ حيث أعلن متمردو إقليم تيجراي الإثيوبي، أنهم تعرضوا إلى استفزازٍ، دفعهم لإطلاق عمليات عسكرية في منطقة عفر المجاورة؛ ما يبدد الآمال حيال إمكانية التوصل إلى وقفٍ لإطلاق النار.

دعوات لوقف القتال: توالت الدعوات بعد تجدد القتال بين الجبهة والقوات الحكومية للمطالب، وكان من بينهم لجنة "نوبل النرويجية" التي طالبت "آبي أحمد" بضرورة إنهاء الصراع في تيجراي، كما اعتبرته المسؤول الوحيد عن إنهائه، بالإضافة إلى "منظمة الصحة العالمية" و"مكتب الأمين العام للأمم المتحدة"، التي أكدو على خطورة الموقف، وضرورة العمل على إيجاد حل.

مصير الملفات العالقة على المستوى الإقليمي

بعد أن بدأ وضع الصراع الإثيوبي في التراجع بشكل كبير، بدا أن هناك تحركات على المستوى الإقليمي في عدد من القضايا، من بينها الصراع السوداني الإثيوبي، وملف الأمن المائي المصري، وعدد من الملفات التي تخص إقامة شراكات مع بعض القوى الإقليمية، وهو ما يمكن الوقوف عليه خلال السطور التالية:

ملف الأمن المائي: شهد هذا الملف خلال شهر يناير، تحركات لا تتعدى إصدار البيانات والتصريحات من الجانب المصري والإثيوبي، بعد إعلان أديس أبابا عن استعدادها لعملية الملء الثالث، وأنها ستبدأ قريبًا في إنتاج الطاقة من السد، تلاها إصدار وزير الري المصري بيانًا، يؤكد رفض الجانب الإثيوبي التوصل إلى آليةٍ للتنسيق في إطار قانوني عادل وملزم، حول ملء سد النهضة؛ للتكيف مع آثار التغير المناخي، وفي بيانٍ لاحقٍ أكد "رئيس الجمهورية" عن تمسك مصر بضرورة إبرام اتفاق قانوني ملزم للأطراف، وقد جاء الرد من الجانب الإثيوبي، ممثلًا في دعوة مصر والسودان لتغيير خطابهما، بشأن سد النهضة، وتعزيز خطاب بناء السلام، ويُلاحظ أن هذا الملف لم يشهد تطورًا منذ فترة كبيرة، ولعله لن يشهد تطورًا؛ نظرًا للوضع الذي تمر به المنطقة الأفريقية، وخصوصًا القرن الأفريقي من تجدد الصراعات وغيرها، بالإضافة إلى عدم اهتمام الإدارة الأمريكية بهذا الملف.

تفاهمات إقليمية: على مستوى التعاون، فقد شهد شهر يناير، تحركات من الحكومة الإثيوبية على عدة مستويات؛ لدعم العلاقات مع بعض القوى الإقليمية الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، وكان من بينها زيارة "رئيس الوزراء" لـ(أبوظبي) بدولة الإمارات، وكان هدف الزيارة استكشاف سبل تعزيز العلاقات بين إثيوبيا والإمارات، بالإضافة إلى بحث مسارات التعاون، والعمل المشترك، وفرص تعزيزها بين دولة الإمارات وإثيوبيا في مختلف المجالات، بما يصب في جهود التنمية الشاملة في البلدين، ويخدم مصالحهما المتبادلة، إضافةً إلى مجمل القضايا الإقليمية والدولية محل الاهتمام المشترك، ولعل ذلك يؤكد بشكل كبير الدور الإماراتي في دعم الحكومة الإثيوبية في الصراع مع الجبهة، كما تعكس حجم التعاون بينهما.

خطوة في تحسين وضع الصراع السوداني الإثيوبي

خلال شهر يناير، شهدت كلٌّ من "السودان" و"إثيوبيا" تفاهمات وزيارات بين مسؤولي الدولتين، بعد أن مرت العلاقات بينهما ببعض التوترات على أثر الصراع الإثيوبي؛ حيث زار نائب رئيس المجلس السيادي لبحث العلاقات الثنائية، وسبل دعمها وتطويرها بما يخدم مصالح البلدين، حسب بيان المجلس، وقد أسفرت هذه الزيارة عن إعلان "آبي أحمد" بيانًا يؤكد فيه على متانة العلاقات بين البلدين، بالإضافة إلى السماح بالإفراج عن بعض المحتجزين السودانيين في الأراضي الإثيوبية، وعلى الرغم من جولات التفاوض السابقة، لم يتمكن السودان وإثيوبيا من التوصل إلى اتفاق بشأن ترسيم الحدود المتوترة بينهما؛ حيث قتل ستة جنود سودانيين قبل شهرين في منطقة الفشقة.

تراجع تركي في ظل المخاوف الأمنية المحيطة: بعد أن دعمت تركيا إثيوبيا في حربها ضد الجبهة، من خلال تقديم الطائرات المسيرة، وبعد أن هدأت الأوضاع، بدأت تركيا في الرجوع إلى الخلف؛ حيث أقدمت على نقل سفارتها في إثيوبيا إلى كينيا، وذلك بسبب "مخاوف من استهدافها على خلفية بيع طائرات مسيرة إلى إثيوبيا".

ختامًا، يُلاحَظ من خلال تتبع الأحداث في إثيوبيا، أن إمكانية تجدد الصراع ما زالت موجودة بشكل ما، حتى وإن كانت ضعيفة؛ بسبب حجم الدعم الذي تتلاقاه الحكومة الإثيوبية وغيره، إلا أن الاحتمال يظل موجودًا؛ لعدم إمكانية إيجاد حل جذري للصراع الداخلي دون ترتيب وضع السلطة والثروة في البلاد، وهو ما ترفضه حكومة "آبي أحمد"، وعلى المستوى الإقليمي، فيشهد الجانب الإثيوبي تحركات وتفاهمات واسعة، شملت كلًّا من(السودان والإمارات وتركيا)، ولعل ذلك يساهم بدوره في دعمها على عدة مستويات، أما عن ملف الأمن المائي المصري، فلم يشهد أيَّ تطور، لاسيما البيانات الصادرة عن أطراف الملف، ومن الواضح أنه لن يشهد تحركًا في ظل الوضع المضطرب، وعدم اهتمام الغدارة الأمريكية بضرورة دعم الأطراف؛ للتوصل إلى اتفاق قانوني ملزم.

السودان .... مخاض عسير للانتقال الديمقراطي

لقد شهدت الساحة السياسية السودانية زخمًا في الاحداث والمفاجأة خلال شهر يناير بداية من استقالة رئيس الحكومة، وتولي المجلس السيادي بقيادة "البرهان" مقاليد الأمور في البلاد، وما ترتب على ذلك من تصاعد الاحتجاجات في العديد من المدن على مستوى السودان وتصاعدات الأصوات الخارجية المنادية بضرورة احتواء الوضع داخليًا في السودان لمنع انتقال عدوى الصراع إلى الدول المجاورة والتي يعتبر معظمها دول صراع أيضًا ما زال الوضع فيها مضطربًا، وعليه فسنستكمل خلال هذه السطور الآتية مستجدات الساحة السودانية خلال شهر يناير الجاري 2022.

المشهد السياسي في السودان

استقالة حمدوك والتفاعلات حولها: بعدما استقال "حمدوك" من منصبه ساد المشهد السوداني الكثير من الفوضى والاحتجاجات عبر المدن الرئيسية في السودان ومن بينها الخرطوم، كما تولي المجلس السيادي برئاسة "البرهان" شئون البلاد ودعا إلى ضرورة الحفاظ على الوطن من الانزلاق كما وعد بتشكيل حكومة "تكنو قراط" تعمل على إدارة شئون البلاد خلال الفترة الانتقالية الحالية، وقد شكلت هذه الخطوة مخاوف لدى القوى الكبرى على رأسهم "الولايات المتحدة الامريكية" و "بريطانيا" من تدهور الوضع أكثر في السودان ودعتا على ضرورة الإسراع في تشكيل حكومة تكنوقراط لتهدئة الشارع السوداني، كما أكدت الأمم المتحدة دعمها للشعب السوداني واستمرار مساعيها لحل الوضع الداخلي.

ترك "فليتمان" منصبه كمبعوث للأمم المتحدة لمنطقة القرن الإفريقي، عد أكثر من 9 أشهر من توليه المهمة، وإن ديفيد ساترفيلد، السفير الأميركي المنتهية ولايته في تركيا، هو من سيخلفه في المنصب، على صعيد أخر فقد أعلن وزير خارجية "الصين" أنه ولمشاركة التوافق السياسي وتنسيق التحركات، ستعين الصين مبعوثا خاصا من وزارة الشؤون الخارجية الصينية إلى القرن الأفريقي.

حوار سياسي مفتوح وشامل: أعلن رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان التزامه ودعمه لعملية "حوار سوداني شامل" للخروج بالبلاد من الأزمة التي تمر بها، كما أكد على أن ن عملية الحوار تلك تشمل القوى السياسية والمنظمات المجتمعية، "ماعدا المؤتمر الوطني"، (حزب الرئيس المعزول عمر البشير).

إمكانية إجراء تعديل دستوري: اعتبر المستشار الإعلامي لرئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، وقد أكد خلال حديثة على أن القرارات التي تم اتخاذها مؤخرا من قبل المجلس "ستسهم في ملء الفراغ الدستوري"، كما أشار إلى أن "تعديل الوثيقة أمر تمليه ظروف الواقع السياسي الحالي، ولعل هذا التصريح يفتح الباب أمام إمكانية إجراء تعديلات على الوثيقة الدستورية بالسودان ولكن هل من الممكن أن تقف القوى السياسية عقبة في طريق إجراء مثل هذه التعديلات!

الوضع الأمني بين استمرار الاحتجاجات وتردي الوضع الاقتصادي

عقب إعلان "حمدوك" استقالته شهدت السودان العديد من التظاهرات المطالبة بالإسراع بتشكيل حكومة مدنية في البلاد، ولم يكن من السلطات الحكومية سوى رفع مستوى التأهب لمواجهة هذه الاحتجاجات حيث رفع الاستعداد في السودان بنسبة 100% بصفوف القوات النظامية، واستمرت الاحتجاجات التي تنظمها القوى السياسية المختلفة في مدينة الخرطوم وعلى رأسهم "قوى الحرية والتغيير" وهو ما دفع الولايات المتحدة لمطالبة رعاياها بالحذر من إمكانية الوقوع بمأزق جراء الوضع المضطرب في البلاد.
وقد أدت هذه الأحداث إلى سقوط عشرات القتلى ومئات الجرحى وهو ما دفع الأمم المتحدة إلى تجديد إدانتها لاستخدام الذخيرة الحية خلال المظاهرات التي شهدها السودان وعليقه فقرر رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني، قائد الجيش، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، تجديد وقف إطلاق النار، على امتداد البلاد وفي كافة الجبهات، وذلك لتهيئة أجواء الاستقرار والأمان في البلاد. واستشرافاً لعهد جديد، يسوده السلام والطمأنينة والأمن، ولكن دون جدوى فقد استمرت الاحتجاجات واستمر سقوط الجرحى ما أدى إلى أن أبلغت واشنطن القادة العسكريين السودانيين أنها مستعدة لاتخاذ إجراءات إضافية ضد الجيش إذا استمر العنف ضد المتظاهرين

كما أوضحت أنها في الوقت الحالي تعكف على مراجعة مجموعة كاملة من الأدوات التقليدية وغير التقليدية المتاحة بهدف تقليل الأموال المتاحة للنظام العسكري السوداني على نحو أكبر.
وجدير بالذكر أن التظاهرات قد وصلت إلى مقر بعثة الأمم المتحدة وطالبت مجموعة من المتظاهرين أمام اليونيتامس تطالب بطرد البعثة، فردت بأنها موجودة هنا بناء على طلب السودان، وبتفويض واضح من مجلس الأمن. وقد أدت الاحتجاجات المستمرة إلى تأثيرات سلبية على المستوى الاقتصادي حيث ركود حاد في حركتي البيع والشراء للسلع الاستهلاكية، كما شهد قطاع الكهرباء زيادة تعرفة الكهرباء بسبب التكلفة العالية للتشغيل.

تحركات إقليمية

ملف سد النهضة: لم يشهد الملف المائي أي تحركات من الجانب السوداني أو الإثيوبي، فقد اقتصرت التحركات على الجانب المصري من خلال إطلاق المزيد من الدعوات والمباحثات والخطط للجانب الإثيوبي للمطالبة بالتوصل إلى إتفاق دائمٍ وملزم لجميع الأطراف لحل الازمة، ولكن يتضح من خلال الوضع الراهن في كلًا من (إثيوبيا- السودان)، أن الأمر لن يأخذ منحى جديدًا خلال الفترة المقبلة نتيجة لانشغال الدولتين بالصراع الداخلي الدائر فيهما، بالإضافة إلى أن الملف لم يعد في قائمة أولويات الغدارة الأمريكية وهو ما يرجح ما سبق.
تفاهمات إثيوبية محدودة: زار "حميدتي" إثيوبيا بغرض بحث مسار العلاقات الثنائية بين السودان وإثيوبيا وسبل دعمها وتعزيزها بما يخدم مصالح البلدين الشقيقين، وجرت مباحثات عسكرية بين الجانبين السوداني والإثيوبي بمدينة المتمة الاثيوبية بإقليم بحر دار، لم يبد خلالها الجانب السوداني موافقة حول فتح المعبر المغلق وخلص الاجتماع المشترك الذي امتد إلى أكثر من ستة ساعات الي نشر قوات وأطراف مشتركة لحفظ الأمن والحد من السرقات وإبعاد معسكرات اللاجئين من الحدود، وإرجاء الوفدان النقاش بشأن قضايا الأراضي الحدودية وقررا تحويلها للجهات العليا والسيادية في البلدين، أخيرًا أطلقت إثيوبيا سراح 25 مواطنا سودانيا من المحتجزين لديها بالتزامن مع زيارة نائب رئيس مجلس السيادة السوداني محمد حمدان دقلو إلى أديس أبابا.

إغلاق الحدود مع إفريقيا الوسطى: أعلنت السلطات السودانية ممثلة في قوات الدعم السريع السودانية، تم إغلاق الحدود بين السودان وإفريقيا الوسطى بشكل كامل لأسباب تتعلق بمخاطر أمنية وممارسات سلبية بين الحدود، استدعى إجراء السودان تنسيقا مع إفريقيا الوسطى من جهة ومع تشاد من جهة أخرى، لغلق الحدود بين البلدين.

ختامًا، من الواضح أن الوضع في السودان ما زال لم يحسم كما أن أمر حسمه من الممكن أن يحتاج إلى مزيد من الوقت في ظل اضطراب المشهد على مستوى الأحزاب السياسية والشارع السوداني واستمرار الاحتجاجات، فيما يمكن التنبؤ بإمكانية استبعاد حدوث تعديلات دستورية تخص صلاحيات المجلس السيادي خلال الفترة الانتقالية، كما أنه يمكن أن يحل الوضع من خلال مبادرات دول إقليمية أو عبر مبادرة أممية، وفيما يخص ملف سد النهضة فلن يشهد ترتيبات جديدة إلا بعد هدوء الوضع في كلًا من (إثيوبيا-السودان).

الصومال بمطلع العام الجديد: على أعتاب انفراجة سياسية

أغلق عام 2021 أبوابه على الصومال، في ظل حالةٍ من التعثُّر الكبير، تطال كافة أركان مشهده السياسي، تمثلت في صراع على السلطة بين رئيس الدولة، ورئيس الوزراء، وتعثُّر إجراء الانتخابات في الموعد المقرر، ونشاط مصحوب بتمدد للجماعات المسلحة؛ ليسيطر على المشهد حالةٌ من التخوفات بعودة الصومال إلى المربع الداخلي، ووقوع انتكاسة تعيدها لحالة الحرب الداخلية مجددًا، وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على المشهد الصومالي، في الشهر الأول للعام الجديد.

المؤتمر التشاوري يبشر بانفراجة

مع مطلع يناير، عُقد مؤتمر تشاوري حول انتخابات الصومال بين رئيس الوزراء ورؤساء الولايات؛ لتسريع مسار الاقتراع، قاده رئيس الوزراء الصومالي، محمد حسين روبلى، بالتزامه إنهاء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، مع تصحيح مسارها، بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة، مثل اتحاد المرشحين وممثلين عن المجتمع الدولي؛ للإسراع في انتخابات البلاد، بحضور رؤساء الولايات الإقليمية، وقد حظي المؤتمر بدعوة الرؤساء، وترأس المؤتمر رئيس الوزراء، محمد حسين روبلي؛ حيث ناقش في استكمال وتسريع خطوات العملية الانتخابية في البلاد.

وفي 9 يناير، نجح المؤتمر في التوصل إلى اتفاق؛ لإجراء انتخابات في البلاد، ونص الاتفاق على استكمال الانتخابات التشريعية في البلاد خلال 40 يومًا ، بدءًا من 15 يناير الماضي وسط مخاوف من عوائق وتحديات أمنية وسياسية واقتصادية، قد تتسبب في فشل الاتفاق، وإنهاء الفراغ الدستوري، والانتهاء من انتخابات مجلس النواب في غضون 40 يومًا.

وبالفعل بدأت الولايات في استكمال الانتخابات فأعلنت لجنتا كل من ولاية (غلمدغ، وهير شبيلي) عن قائمة المرشحين للمقاعد النيابية بمجلس الشعب الصومالي، وفقًا لمخرجات المجلس الاستشاري الوطني، كما أعلنت لجنة الانتخابات الصومالية عن تقديم قائمة 13 عضوًا، يترشحون لعضوية مجلس الشعب بالبرلمان الفيدرالي، لدى الدوائر الانتخابية في مدينة كسمايو

وأعلنت مفوضية الانتخابات في ولاية جنوب الغرب، عن إجراء انتخابات 5 من مقاعد مجلس الشعب الحادي عشر في البرلمان الاتحادي، وفي 22 يناير، بدء استئناف الانتخابات، فى مدينة " غرووي" حاضرة ولاية بونتلاند الإقليمية، في 31 يناير، بدء الانتخابات في هيرشبيلي.
واستأنفت الانتخابات منذ 15 يناير وحتى انتهاء يناير، في مختلف الولايات الصومالية، وتقوم المفوضية العليا للانتخابات بإجراء متابعة الانتخابات البرلمانية، وذلك بعد أن اختارت رئيسًا جديدًا لها، بعد صراع سياسي كبير بين اعضاء المفوضية ورئيسها السابق، تمكن موسى غيلي يوسف، من الفوز برئاسة مفوضية الانتخابات بالصومال.

هل حسم التنافس لصالح روبلي؟

بشكل غير مبرر وقد يكون مؤقتًا، خفتت حدة الخلاف مجددًا بين رئيس الوزراء الصومالي، ورئيس الصومال، ولكن بعد أن أعلن الأخير، أنه قام بعزل الأول من منصبه، على خلفية الخلافات بين الطرفين، القرار الذي لم يهتم به رئيس الوزراء الصومالي، وواصل السير في عمله، في ظل دعم دولي لخطواته.

وبعد انتهاء المؤتمر التشاوري، رحب الرئيس الصومالي، محمد عبد الله فرماجو، بمخرجات المؤتمر الوطني التشاوري، والتوصل إلى اتفاق لإجراء انتخابات في البلاد، وذلك بالرغم من أنه لم يكن طرفًا فيه، ولم ينسق من أجل انعقاده، بل على العكس تمامًا، فأشرف عليه "روبلي" منافسه الأول.
وهو ما يمكن اعتباره بمثابة امتثال من فرماجو لواقع الدعم الذي يحظى به روبلي من المجتمع الدولي؛ لدعم روبلي، خصوصًا في ظل الإشادة الأخيرة التي حظي بها المؤتمر التشاوري، الذي بدأ مرجحًا كفة روبلي، ومن ثمَّ لا يخرج فرماجو من المشهد دون تسوية، جاء ترحيبه بالمخرجات، باعتبارها أرضية مشتركة يجوز البناء عليها.

المشهد الأمني في الصومال

منذ بدْء الانتخابات، وتستغل حركة الشباب الانشغال بالإجراءات الداخلية، في توسيع هجماتها، سواءً في استهداف عدد أكبر من المدنيين، أو في توسيع نطاق سيطرتها، وتفاقم الخلافات بين رأسيْ السلطة، بدأ كأجواء مثالية لحركة الشباب؛ لتوسيع نشاطها، وفرض سيطرتها على أجزاء أوسع من الصومال، إضافةً إلى التوسع في شنِّ الهجمات التي تستهدف المسؤولين الصوماليين، وشنِّ هجمات ذات مدى واسع، نالت دول الجوار، **وأبرز هذه الهجمات الآتي**:

في 3 يناير، لقي 6 أشخاص على الأقل مصرعهم في مقاطعة لامو، الواقعة شرقي كينيا على الحدود مع الصومال؛ جراء هجوم شنه متمردو حركة الشباب المتطرفة، كما وقع هجومان إرهابيان، أحدهما اغتيال مسؤول حكومي، في مديرية بوهكبا بمحافظة باي جنوب البلاد، والآخر كان قصفًا مدفعيًّا عنيفًا على قاعدة عسكرية تابعة لقوات "أميصوم" الأفريقية، في مديرية واجد بمحافظة بكول جنوب البلاد ، وفي 16 يناير، جرى تنفيذ محاولة اغتيال عبر تفجير انتحاري بوسط العاصمة مقديشو، استهدف سيارة محمد إبراهيم معلمو، المتحدث باسم الحكومة الصومالية، وفي 23، لقي ثلاثة أشخاص مصرعهم، وأُصيب 10 آخرون على الأقل، إثر هجوم مسلح استهدف مطعمًا في منطقة "كاليمو" جنوبي الصومال.

وكان للحكومة الصومالية ضربات دفاعية مماثلة على تنظيم الشباب، وتوسعت فيها خصوصًا بعد التفجير الانتحاري، وفي 7 يناير، أكدت الأجهزة الأمنية الصومالية، مقتل 20 عنصرًا من ميليشيا الشباب الإرهابية، المرتبطة بتنظيم القاعدة، في منطقة "بحدود" التابعة لولاية جلمدغ الإقليمية بوسط الصومال، وفي 26 يناير، قُتل ما لا يقل عن 20 من مسلحي حركة "الشباب" المتطرفة؛ جراء عملية نفذتها القوات الحكومية الصومالية وسط البلاد، حسبما أخبر قائد الجيش الصومالي، الجنرال أودوا يوسف راغي، كما أعادت الحكومة "فتح سوق بكارة بالعاصمة مقديشو، بعد إغلاقه 3 أيام؛ نتيجة لفرض تنظيم داعش الإرهابي، مبالغ مالية طائلة على التجار بالسوق، وفي 28، أكد الجيش الوطني الصومالي، مقتل 28 من حركة الشباب الإرهابية في عملية عسكرية وسط البلاد

ختامًا

مازال الوضع في الصومال يشهد تحوُّلًا دراماتيكيّا سريعًا؛ بسبب الصراع بين رأسيْ السلطة، وترقب لإتمام إجراء الانتخابات، ومن ناحيه ثالثة، تصاعدت هجمات تنظيم حركه الشباب المجاهدين.

ومع مطلع العام الجديد، طرأ تحول جديد علي المشهد الصومالي، تمثل هذا التحول، فيما يمكن اعتباره بأنها وقفة لمراجعة وتصحيح الأوضاع، وذلك بانعقاد المؤتمر التشاوري، وهو مخرج من أزمة التعثر جدير بالإشادة، ومع ذلك، تبقى التحديات أمام تنفيذ مخرجاته كبيرة بقدر الفرص التي أتاحها، وتحديد موعد الـ40 يومًا، هو رأس هذه التحديات، فالظروف التي أعاقت الامتثال للموعد المحدد سلفًا(24 ديسمبر) مازالت ماثلة، ومع ذلك فهناك حاجة ماسة لأن تستكمل الانتخابات حتى لا تفقد محاولات الاستئناف قيمتها، وجديتها كذلك، ولا شك أن النجاح في الالتزام بالموعد المقرر من عدمه، قد يكون أحد عوامل حسم التنافس بشكل نهائي بين رئيس الوزراء، والرئيس الصومالي، وإن كان نجاح الأطراف الخارجية في دعم روبلي مقابل صفّ فرماجو، قد يكون له دور أيضًا في ترجيح ميزان روبلي

العراق: بعد عبور الانتخابات البرلمانية إلى إشكاليات تشكيل الحكومة والانتخابات الرئاسية

لم يفتأ العراق أن ينتقل من التحديات المرتبطة بالمشهد الانتخابي البرلماني، وتجاوز مسألة الطعون المرتبطة بقبول الانتخابات من عدمه، والذي استمر الجدل حولها أكثر من ثلاث أشهر، حتى بدت حالة من التجاذبات السياسية الواسعة بالعراق بين مختلف الفصائل السياسية، حول تشكيل الحكومة والانتخابات الرئاسية، وفي هذا الصدد، نستعرض أبرز المستجدات التي طرأت على العراق خلال شهر يناير.

مشاورات حول شكل الحكومة المقبلة

في مرحلة ما بعد إعلان نتيجة الانتخابات، وحتى إعلان انتخاب رئيس البرلمان، لم يُوجد خلاف حول شخصية رئيس البرلمان، فالكتلتان السنيتان (العزم، وتقدم) يريدان حصول كل منهما على منصب رئاسة البرلمان، وبالفعل حُسم المنصب لصالح الحلبوسي، مرشح كتلة تقدم؛ ليتم التجديد له مرةً ثانية في رئاسة البرلمان، وذلك بعد خلاف واسع جرى في جلسة الاختيار، تطورت لمشادات كلامية بين أعضاء المجلس، ورفض تحالف "الإطار التنسيقي" انتخاب رئيس البرلمان ونائبيه، بداعي أن العملية أُجريت "من دون أي سند قانوني"، في ظل غياب رئيس البرلمان المؤقت، لكن بالنهاية، جرى الاعتراف بالحلبوسي رئيسًا منتخبًا للبرلمان العراقي، وبدأ ممارسة مهامه.

تمثل الاهتمام الأول لمحاولة ما بعد الانتخابات، والمتمثل في تشكيل الحكومة بعد الانتخابات، بين الخلاف حول طبيعة تشكلية الحكومة ومكوناتها، وهل تكون حكومة إتلاف أم أغلبية، وقد تصدَّر قائد التيار الصدري المشهد (باعتباره زعيمًا للأغلبية)، وفي هذا السياق، بدأ الصدر جهوده لتشكيل حكومة أغلبية، فقد وعد المسؤولون في تياره، بأنهم سيختارون شخصية رئيس الوزراء، ومنذ بدأت جلسات البرلمان، ويدور التجاذب بين الأطراف المختلفة، كما بدأت اللقاءات المكثفة مع أقطاب التيارات المختلفة.

فقد زار رئيس تحالف "تقدم" محمد الحلبوسي، 4 يناير، مدينة النجف جنوبي العراق؛ للقاء زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، وواصل الصدر تأكيد موقفه، بأن الضغوط الخارجية لن تثني بلاده عن تشكيل حكومة أغلبية وطنية، وحتى 7 يناير، لم تتوصل الكتل الشيعية بشقيها "الإطار التنسيقي" بقيادة نوري المالكي، والتيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر، إلى اتفاق بشأن طبيعة الحكومة المقبلة ورئيسها.

وفي 5 يناير، اتفق الحزبان الكرديان الرئيسان في إقليم كردستان العراق (الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني)، على ورقة تفاوضية موحدة ووفد مشترك؛ للتفاوض بشأن تشكيل الحكومة الجديدة، وفي ظل اشتداد هذا الخلاف حول رئاسة الحكومة، تجدد الحوار مع الإطار التنسيقي، فوصل زعيم "التيار الصدري" مقتدى الصدر في 26 يناير بغداد، في خطوة تهدف لإجراء حوارات لحسم ملف تشكيل الحكومة الجديدة، في ظل استمرار الجدل بشأن الموقف غير المحسوم لقوى "الإطار التنسيقي" الحليفة لإيران، التي ما زالت تأمل بتقارب مع الصدر.

وبالرغم من أن هذه اللقاءات قد تساهم بدرجة ما في تفكيك الجمود بين الفصائل المختلفة، لكن حتى نهاية يناير، لم يتم التوصل إلى رؤية توافقية بين أطراف الفصائل العراقية، حول ما إذا كانت الحكومة أغلبية، أم ائتلافية، ومازالت كافة الأطراف تبدي تمسكها بتشكيل حكومة تخدم تطلعاتهم، ومازال الصدر يحاول تحقيق الوصول إلى تشكيل حكومة الأغلبية، في حين تهدد التيارات الأخرى بالانسحاب، أو حتى الانتقال للمعارضة، وهذا ما صرح به بالفعل الإطار التنسيقي، الذي أكد أن إقصاء ممثليه من تشكيلة الحكومة العراقية المقبلة سيدفعه إلى المعارضة، أو مقاطعة العملية السياسية، في حين دعا رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، القوى السياسية في البلاد، إلى الإسراع بتشكيل الحكومة الجديدة؛ بهدف تلبية متطلبات المدنيين.

الانتخابات الرئاسية

أما فيما يتعلق بالانتخابات الر ئاسية، والتي تعد الشرط الرئيسي لتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، فتتطلب الأخيرة، أولًا: انتخاب رئيس جديد للجمهورية من قِبَلِ البرلمان؛ ليتولى الرئيس المنتخب تكليف مرشح الكتلة البرلمانية الأكبر عددًا بتشكيل الحكومة خلال 30 يومًا.

في 10 يناير، أعلن رئيس مجلس النواب المنتخب، محمد الحلبوسي، عن فتح باب الترشّح لمنصب رئيس الجمهورية، وقال الحلبوسي خلال جلسة برلمانية بعد انتخابه رئيسًا للمجلس: إنه يفتح باب الترشح لهذا المنصب لـ 15 يومًا، وفقًا للتوقيتات الدستورية، وجرىخلاف بين حزبي (الديمقراطي والاتحاد الوطني) الرئيسيين الكردستانيين، حول منصب رئاسة جمهورية العراق، وسط تقديم كلا الحزبين مرشحين للمنصب السيادي العراقي الأول.

كما ترشح كل من برهم صالح، الرئيس العراقي الحالي، وهوشيار زيباري، وزير كلٍّ من الخارجية والمالية السابقين، كمرشحين أولين لحزبيهما، تبرز أسماء مرشحين آخرين، مثل لطيف رشيد، عن الاتحاد الوطني، وقاضي محكمة صدام حسين، رزكار أمين، وهو الأقرب للديمقراطي الكردستاني.

المشهد الأمني في العراق بعد انتهاء المهام القتالية لقوات التحالف

مع إعلان انتهاء المهام القتالية لقوات التحالف، بدا أن هناك حالةً من التفاؤل بشـأن الوضع الأمني في العراق، غير أن الواقع أتى مخالفًا تمامًا لذلك، فقد تزايدت ضربات تنظيم "داعش" في الداخل العراقي؛ مستهدفًا مواقع حيوية، وأخرى مقرات تابعة للتحالف، إضافةً إلى تزايد الضربات الموجهة إلى مقرات السياسيين البارزين، و**كان أبرز هذه الضربات ما يلي**:

تعرضت قاعدة "عين الأسد" العسكرية العراقية، غرب العراق، التي تضم قوات للتحالف الدولي لهجمات متتالية، خلال أقل من 72 ساعة؛ مستهدفة بخمسة صواريخ، بدون أن يسفر عن ضحايا أو أضرار، كما تعرضت قاعدة أخرى، شمال شرق البلاد لعدد من الصواريخ.

تقوم قوات التحالف بإجراء عمليات مراقبة في الوقت الحقيقي خلال الحدث، ونفذت سلسلة من الضربات على مدار العملية، التي استمرت أيامًا؛ لتشمل الاستهداف الدقيق لإرهابي "داعش" الذين كانوا يهاجمون قوات سوريا الديمقراطية من المباني في المنطقة.

وفي 23 يناير شنت ضربات استهدفت ثكنات عسكرية في محافظة ديالى، وهو مؤشر خطير على تنامي قوة هذا التنظيم في كل من العراق وسوريا، وقد تلته بهجمة نفذها "داعش" على سجن "غويران" في الحسكة في سوريا؛ لتهريب عناصره، وهو ما يثير القلق بشأن تمديدات التنظيم في العراق أو المنطقة، وفي 26 يناير، استهدف مقر رئيس البرلمان، محمد الحلبوسي، بالصواريخ في الكرمة بالأنبار، متهمًا "مجاميع منفلتة" بالوقوف وراء الهجوم.

ولعل بداية هذه الهجمات الكثيفة على العراق، هي ما دفعت الكاظمي للسعي إلى تعزيز موقف العراق الأمني، بالتوسع في عقد شراكات مختلفة، منها ما تمثل في لقائه في 9 يناير، فقد أ كد رئيس الحكومة العراقية، مصطفى الكاظمي، أن مرحلة التعاون مع التحالف الدولي بعد انتهاء دوره القتالي، ستكون تقديم المشورة والتدرج، وذلك بعد أن استقبل وزيرة الدفاع الألمانية، كريستين لأمرخت، والوفد المرافق لها، وأكد أهمية العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات، ولا سيما المجالات الأمنية والعسكرية والاستخبارية.

ختامًا

لم يعبر العراق مفترق الطرق بعد، فاختيار رئيس البرلمان من الفصائل السنية، والاختلاف حول تشكيل حكومة أغلبية أم ائتلافية، والتنازع الطائفي المبطن حول اقتسام الحقائب الوزارية، فتبقى الأغلبية البرلمانية والحكومة الحالية أمام خيارين في منتهى الحساسية، يتوجب عليها اختيار أحدهما، الأول: هو خيار تشكيل حكومة ائتلافية، ومنها قد يُفتح الباب لطائفيةٍ مبطنة، وبالتالي،فإنها قد تكون عادت للوضع السابق ذاته، بطريقة مختلفة، أما أن تقوم بتشكيل حكومة الأغلبية، بالرغم من أن وضعها لا يشوبه أي عوار دستوري، إلا أنه قد يفتح الباب للتشكيك، بالعمل على عدم الاعتراف بالحكومة، بل والعودة للتشكيك بالانتخابات، مع العلم أن الدولة العراقية في حاجة لمزايا الخيارين، أي استبعاد أبواب الطائفية من ناحية، واعتراف جماعي بشرعية الحكومة والانتخابات من ناحية أخرى.

لا شك أن تكرار الهجمات المختلفة على العراق، والتي زادت على 10 هجمات، تؤدي إلى وجود حالة من الخطر حول مستقبل العراق سياسيًّا وأمنيًّا، بل وتشتيت المجهودات السياسة، وتحولها ناحية احتواء الأمور أمنيًّا، وهذا من شأنه، أن يمثل تهديدًا مباشرًا للمواطن في العراق، خصوصًا في ظل حالة عدم الاستقرار الأمني، ومجيئه من المصدر ذاته في دول الجوار العراقي، وعودة حالة عدم الاستقرار للشارع والمواطن العراقي مجددًا، وهو ما يشكل ضغطًا على الحكومة، ويجعلها تقف في مفارقة كبرى للاختيار بين مواجهة صحو التنظيم مجددًا بشكل منفرد، أو تلك المرتبطة بالعودة إلى وجود التحالفات القتالية مجددًا في الداخل.

اليمن: لا نهاية تلوح في الأفق

شهد شهر يناير، تكملةً لمسيرة من عمليات التصعيد للحرب الأهلية اليمنية، المشتعلة منذ عام 2014، بين جماعة أنصار الله والحكومة اليمنية، المعترف بها دوليّا والمدعومة بقوات التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية.

انتهاكات الحوثي

رصد تقرير حقوقي يمني، مؤخرًا، ارتكاب ميليشيات الحوثي نحو 504 جرائم إرهابية بحق الملاحة البحرية قبالة اليمن، في انتهاكات ترقى إلى جرائم حرب.
كما كشف التقرير أيضًا ارتكاب الميليشيات المدعومة إيرانيّا، نحو 5091 جريمة إنسانية ضد المدنيين العُزَّل في 18 محافظة، تراوحت بين الإخفاء القسري والاعتقالات والتعذيب.

جرائم الحوثي البحرية

خلال 7 سنوات من سيطرة الحوثيين على صنعاء، تتعرض السفن التجارية بالبحر الأحمر لاعتداءات إرهابية متواصلة؛ ما يهدد 13 في المئة من حجم حركة التجارة الدولية سنويا، قبالة مناطق سيطرة الانقلابيين، بحسب تقديرات منسوبة لبيانات رسمية.
ووثق التقرير ارتكاب آلاف الجرائم خلال نشاط الميليشيات في أعمال القرصنة البحرية، قبالة سواحل الصومال، وفي خليج عدن.
وارتكب الحوثيون سلسلةً من الانتهاكات ترقى لجرائم الحرب بالمخالفة للقانون الدولي والقوانين المحلية والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادق عليها اليمن، وفق التقرير. وبلغت تلك الجرائم البحرية الحوثية، نحو 504 انتهاكات، بينها 183 حالة استهداف لسفن الشحن التجارية الدولية والسفن العسكرية، و 49 حالة استخدام شواطئ البحر الأحمر لعمليات تهريب الأسلحة الإيرانية إلى اليمن. كما سجلت استهداف الموانئ اليمنية والسعودية بنحو 17 انتهاكًا، وزراعة 192 لغمًا حوثيًّا في مياه البحر الأحمر، وارتكاب 63 اعتداءً على الصيادين، ونهب ممتلكاتهم.

جرائم ضد المدنيين

تتهم الحكومة اليمنية الشرعية الميليشيات بـ"نهب عتاد الجيش"، والاحتياطي النقدي والخزينة العامة، ووضع الملايين دون خط الفقر والمجاعة. ورصد التقرير وقائع الانتهاكات التي ارتكبتها الميليشيات ضد المدنيين في 18 محافظة يمنية، خلال 2021؛ حيث جاءت بإجمالي 5091 جريمة، وطالت 21 حقًا من حقوق الإنسان الأساسية.
وتنوعت تلك الجرائم بين القتل والتعذيب والاختطاف، والاعتقال التعسفي والإخفاء القسري، وزرع الألغام بأنواعها المختلفة البرية والبحرية. وجاءت محافظة (تعز) في المقدمة من حيث الانتهاكات، ثم يليها (شبوة، وصنعاء، ومأرب، والحُدَيْدَة، وإب، وعدن، وصعدة)؛ معقل الإرهابيين الحوثيين

جرائم حرب ضد أطفال مأرب

أظهرت تقارير حقوقية وبيانات رسمية جرائم الحرب التي تشنها ميليشيات الحوثي الإرهابية بحق وسائل الإعلام والأطفال، كما أرسلت توصيات للأمم المتحدة بضرورة إدراج الحوثيين على قوائم الإرهاب الدولي.
وقتلت صواريخ وطائرات الميليشيات ذات التصنيع الإيراني، وأصابت أكثر من ألف طفل بمحافظة مأرب منذ بداية الانقلاب الحوثي عام 2014. وفيما طالب خبراء بالشأن الدولي واليمني بضرورة التصدي لإرهاب الحوثي ضد الأطفال، ندد حقوقيون بالانتهاكات البشعة ضد وسائل الإعلام المحلية.
ووثق تقرير حقوقي لمكتب حقوق الإنسان بمحافظة مأرب، أن صواريخ الميليشيات وطائراتها المفخخة وألغامها وعبواتها الناسفة بمأرب، قتلت وأصابت 1028 طفلًا.
قدم مكتب حقوق الإنسان بمحافظة مأرب عدة توصيات، خلال تقريره لمجلس حقوق الإنسان، مطالبًا بإدراج ميليشيات الحوثي ضمن قوائم الإرهاب الدولي، وقوائم الملاحقة الجنائية لمنتهكي حقوق الأطفال في العالم، وتقديم قياداتها إلى المحاكمات الدولية، جراء تلك الجرائم. كما طالب الأمم المتحدة ومجلس الأمن بمحاكمة كل من تسبب أو أسهم بإطلاق الصواريخ والقذائف العشوائية على المدنيين، لاسيما النساء والأطفال وإدراجهم بقوائم العقوبات الدولية.

استهداف الحوثيين للعُمْق الإماراتي

أعلنت الإمارات يوم 31 يناير، إسقاط صاروخ باليستي أطلقه مسلحو الحوثيين من اليمن، في ثالث هجوم من نوعه في شهر يناير، وأعلنت ميليشيات الحوثي مسؤوليتها باستهداف (أبوظبي، ودبي) بصواريخ وطائرات مسيرة.
ويذكر أن الهجوم تزامن مع زيارة قام بها الرئيس الإسرائيلي إسحاق هيرتزوغ إلى الإمارات، التي تشكل جزءًا من تحالف تقوده السعودية؛ لمحاربة الحوثيين المدعومين إيرانيا.
يعدّ ذلك الهجوم هو الثالث؛ وكان الهجوم الأول في الـ 17 من الشهر الجاري بطائرة مسيّرة وصاروخ، والذي أدى إلى مقتل ثلاثة أشخاص يعملون في مجال النفط؛ أما الهجوم الثاني، فكان بعد ذلك بأسبوع، وقد تصدّت له الدفاعات الإماراتية، إلا أن الحوثيين يتعهدون بالمُضيّ قُدُمًا في هجماتهم.

تنديد دولي وعربي بإدراج الحوثي على قوائم الإرهاب

أكد المبعوث الأمريكي الخاص لليمن، تيم ليندركينغ، على تضامن الولايات المتحدة مع الإمارات في وجه الهجوم الإرهابي الحوثي الأخير، خلال لقائه مع أنور قرقاش، المستشار الدبلوماسي للرئيس الإماراتي، وأكد قرقاش "ضرورة وقوف المجتمع الدولي موقفًا حازمًا من هذه الأعمال العدائية والإرهابية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين".
وشدد على أن ما "قامت به الميليشيا الإرهابية اعتداء سافر، وأن الإمارات لن تتوانى عن الدفاع عن سيادتها وأمنها الوطني، وهي تمتلك الحق القانوني والأخلاقي؛ للرد ومنع أي عدوان على أراضيها".
وقال: إن "موقف مجلس الأمن الدولي الذي أدان بالإجماع الهجمات الإرهابية التي نفذتها جماعة الحوثي ضد المنشآت المدنية في (أبوظبي)، يمثل موقفًا دوليًّ ا جادًا تجاه السلوك العدواني الذي تنتهجه الميليشيات، وتعديها على أمن دول المنطقة والشعب اليمني، وتهديدها المستمر للملاحة الدولية البحرية".

ودعا قرقاش إلى "ضرورة ممارسة الضغوط الدولية المناسبة؛ للوصول إلى وقف إطلاق النار، وإيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية، ومنع الحوثي من مواصلة التلاعب بمستقبل اليمن والمنطقة".

مركز شاف CENTER SHAF
للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)
FUTURE STUDIES & CRISIS ANALYSIS (MIDDLE EAST & AFRICA)

كما قررت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عقْد اجتماع طارئ لمجلس الجامعة على مستوى المندوبين؛ لإدانة هجمات ميليشيا الحوثي الإرهابية على (أبوظبي).

بينما يبذل الكونغرس الأمريكي جهودًا؛ لإعادة فرض العقوبات على ميليشيا الحوثي الانقلابية في اليمن، في أعقاب الهجوم الإرهابي، الذي شنته على أهداف مدنية في الإمارات؛ حيث أشار الرئيس الأمريكي، جو بايدن، أن وضع ميليشيات الحوثي على قوائم الإرهاب مجددًا هي مسألةٌ قيد النظر، وهي تصريحات تأتي بعد تنديدات كبيرة أمركيًّ ا ودوليًّ ا، بالعدوان الحوثي على دولة الإمارات.
وكانت إدارة الرئيس، جو بايدن، قد ألغت تصنيف الحوثيين اليمنيين ضمن الجماعات الإرهابية، في فبراير 2021، متراجعةً عن قرار إدارة الرئيس السابق، دونالد ترامب، بإدراجها ضمنها.

ختامًا

تزيد هجمات الحوثيين المستمرة على المدنيين من تفاقم الأزمة الإنسانية، وتطيل من أمد الصراع اليمني، ومع تعنُّت الحوثيين في إحلال السلام، وتقويض الجهود الأممية والدولية لحل الصراع، وتفاقم الأزمة الإنسانية، كما أدت الأوضاع الاقتصادية إلى انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال، وسوء الأوضاع المعيشية التي يعانيها السكان في ظل الحرب الأهلية.
وعن إمكانية إدراج الحوثي بقوائم الإرهاب، من المتوقع، أن يتم ذلك قريبًا، فجرائم الحوثي تتصاعد بدعم إيران المالي والعسكري بشكل أكبر من سابقه؛ حيث أصبح نطاق الحرب خارج اليمن؛ لذا يتعين على الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي التصدي الحاسم لتلك الانتهاكات، ومعاقبة مرتكبيها؛ لإنقاذ أطفال اليمن والمدنيين.
ومن جديدٍ، فإن تصعيد الحرب الأهلية نتيجة تمرد الحوثيين المستمر، ما هو إلا تصعيد خطير، يؤكد من جديد تحدي جماعة الحوثيين السافر لإرادة المجتمع الدولي، ومع الدعم الإيراني الذي يعزز من قوة الجماعة، يؤدي إلى تقويض جهود التهدئة، ورفع وتيرة الصراع في اليمن والمنطقة، واستمرار المعاناة الإنسانية المتفاقمة لليمنيين.

جنوب السودان خطى متعثرة وتحديات أمنية داخلية

على مدار الأشهر الفائتة ومنذ أن وقعت اتفاقية السلام المنشطة بجنوب السودان ولم تتخذ الحكومة خطوات صارمة تؤثر في وضع منحى الصراع فمازالت البلاد في حالة من التخبط وسط تقاعس حكومي كبير يساهم في تفاقم الاضطرابات على عدة مستويات سواء أمنيًا أو إنسانيًا أو على الوضع الإقليمي للدولة وغيرها وهو ما سيتم تناوله خلال السطور التالية.

خطى متعثرة في مسار التحول الديمقراطي

مازال مسار التحول الديمقراطي بجنوب السودان متعثرًا لأسباب تتعلق بتقاعس الحكومة وضع الإمكانيات والموارد وتزايد حجم الأخطار على المستوى الأمني، وهو ما سيتم تناوله في السطور التالية:

مفوضية الحقيقة والمصالحة: شهد الوضع في جنوب السودان تحركًا طفيفًا منتصف شهر يناير عزمه لإنشاء مفوضية الحقيقة والمصالحة، للنظر في قضايا العدالة الانتقالية والمساءلة والمصالحة والتعافي الاجتماعي، وهو بند تضمنته اتفاقية تسوية النزاع 2018، ولعل مثل هذه الخطوة تمثل نقلة كبيرة للمواطنين في الجنوب السوداني وتساهم في تهدئة الوضع في الداخل وتقليل الاشتباكات المتكررة التي تهدها عديد من المناطق، وعلى مستوى تفاعل الولايات المختلفة حول هذا الإجراء فقد رحبوا جميعًا بهذه الخطوة واعتبروها نجاحًا للحكومة في سبيل تحقيق الامن والاستقرار، وقد وقعت الحكومة اتفاقًا للسلام مع فصيل "كيت قوانق" -المنشق عن الحركة الشعبية لتحرير السودان-، وقد أشتمل اتفاق السلام على تنفيذ الترتيبات الأمنية، ووقفًا دائمًا لإطلاق النار، ويمنح فصيل "كيت قوانق" العفو، واحتواء ، وإعادة دمج القوات المنشقة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة في قوات الأمن الخاصة في غضون ثلاثة أشهر من بين أمور أخرى.

تعيين رؤساء ونواب للجان المتخصصة بالمجلس التشريعي: أعلن المجلس التشريعي الوطني الانتقالي تعيين رؤساء ونواب اللجان المتخصصة في المجلس، ممثلين لقائمتي الحركة الشعبية لتحرير السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان في المعارضة المسلحة، وهي خطوة تساهم في تهدئة المجتمعات المحلية في جنوب السودان.

مطالبات بإجراءات تخص إدارة المال العام: وعلى صعيد إجراءات تعزيز إدارة المال العام التي نصت عليه الاتفاقية الموقعة 2018 فقد أصدر تجمع "الترويكا" بيانًا لحث جنوب السودان على الإسراع في اتخاذ ما يلزم في هذا الجانب تجنبًا لزعزعة الاستقرار، خصوصًا أن هذا البيان جاء بعد إقالة محافظ البنك المركزي وهو ما دفع الترويكا لإصدار البيان حيث أن التعيينات المهمة الأخيرة المتعلقة بالإدارة الاقتصادية جاء في وقت حرج، حيث يستعد جنوب السودان للخروج من برنامج المراقبة من قبل موظفي صندوق النقد الدولي ويأمل في الحصول على قرض جديد في الأشهر المقبلة.

مشروعات الطرق والكباري: وعلى مستوى آخر، فقد أعلنت وزارة الطرق والجسور في ولاية واراب بجنوب السودان، عن بدء عمليات تشييد الطرق الفرعية التي تربط رئاسة الولاية مع المقاطعات، وجدير بالذكر أن تشييد الطرق سينعش الاقتصاد ويساهم في انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية.
وعلى صعيد التعليم، كشفت وزارة التربية والتعليم في ولاية غرب بحر الغزال في جنوب السودان عن خطة لتعيين أكثر من "أربعمائة" معلم لتحسين جودة التعليم في عام 2022

الوضع الأمني الداخلي في ظل تحديات مقلقة

في مطلع شهر يناير تحديدًا بمنطقة "المقينص" اندلعت الاشتباكات بين قوات مجموعة إعلان - كيت قوانق - بقيادة الجنرال سايمون قاروبج دوول، وقوات المعارضة المسلحة بقيادة النائب الأول لرئيس الجمهورية، قُتل فيه عشرات من الجنود، كما لم يتمكن المواطنين من حصاد المحاصيل الزراعية بسبب الأوضاع الأمنية المتوترة، منذ منتصف العام الماضي، ونناشد المنظمات الإنسانية والأفراد على التدخل العاجل وتقديم المساعدات للمتضررين.

ولم يكن الإضطراب في هذه المنطقة فقد بل شهدت ولاية "الوحدة" أيضًا حوادث متشابهة بين أفراد من السكان المحليين بالإضافة إلى وقوع اشتباكات أيضًا بولاية بحر الغزال نتج عنها قتل شخصين وجرح أربعة، بالإضافة إلى أحداث الشغب التي شهدتها مناطق مثل "البحيرات"، وإدارة "إيبي"، وولاية جونقلي حيث أدت الأحداث في إحدى مناطق الولاية إلى مقتل "32" شخصاً وإصابة "17" آخرين بجروح، في هجوم نفذه مسلحين على قرية "بديت" في مقاطعة بور.
وفي إطار تردي الأوضاع الأمنية أعلنت الحكومة في السودان غلق الطريق بين منطقتي "الوحدة" والإدارية" نتيجة لاستمرار الاشتباكات في الطريق بين البلدتين ما يؤدي إلي إهدار السلع وهو ما أدى إلى إنتهاء السلع الأساسية في الأسواق، بسبب توقف حركة البضائع نتيجة لانعدام الأمن على طول الطريق الرابط من جوبا إلى الإدارية، وارتفاع الأسعار وتضرر المواطنين.
مؤشر مدركات الفساد لعام 2021: تذيلت جمهورية جنوب السودان قائمة دول العالم في تقرير مؤشر مدركات الفساد لعام 2021. محرزا مركز 180 /180، وهو ما يعكس تردي الوضع الداخلي كما سبقت الإشارة.

مستوى الأمن الإنساني في بيئة مضطربة

على المستوى الإنساني والإغاثي ما زالت الولايات المختلفة تعاني من العديد من المشكلات التي ترتب عليها إلحاق الضرر بألاف الأسر فعلى سبيل المثال:

على مستوى النزوح واللجوء: فجراء الأحداث التي شهدتها منطقة "المقينص"-، نتيجة القتال بين أطراف الحركة الشعبية في المعارضة المسلحة "قوات الموالية للجنرال سايمون قارويج دوول، وقوات الموالية للنائب الأول للرئيس رياك مشار-، فهناك نحو 8 ألف أسرة تضرروا من القتال، مما أجبر الأسر على نزوح إلى دولة السودان بحثا عن الأمان، كما أوردت للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وفقا لتقرير ميداني، فإن واحدة من بين "ثلاثة" فتيات تتعرض على الأقل للاعتداء الجنسي في المخيم من شخص واحد أو عدة أشخاص، وأن واحد من كل ستة فتيان على الأقل تتعرض لشكل من أشكال الانتهاك الجنسي من اللاجئين جنوب السودانيين الذين يعيشون بمخيمات في شمال أوغندا.

على مستوى الأمن الغذائي: نجد أن منطقة "واروار "بمقاطعة "أويل الشرقية" في ولاية شمال بحر الغزال، مازالت تعاني من النقص في الغذاء، بسبب تضرر المحاصيل بالفيضانات التي ضربت المنطقة، بالإضافة إلى فشل المحاصيل الزراعية بالمقاطعة وغيرها من المقاطعات المتضررة من الفيضانات، ولم تكن هذه المنطقة هي الوحيدة بل عانت أيضًا ولاية "جونقلي" من الجوع بعد أن ظلوا لعدة أشهر دون مساعدات غذائية، بعد ان دمر الفيضانات كل ممتلكاتهم. وهو ما يجعلنا نقول بأن الفيضانات، تهدد الأمن الغذائي في المنطقة، بالإضافة إلى أن استمرار الوضع في ظل تكاسل الحكومة وضعف الإمكانيات من المؤكد أن تضرب المجاعة المنطقة.

على آثر تردى الوضع الإنساني في جنوب السودان فقد قامت نحو 30 ألف أسرة متضررة من الفيضانات في مقاطعة نيرول بولاية جونقلي، برفض توزيع المساعدات الغذائية في الثلث الأول من شهر يناير بسبب تخفيض الحصص الغذائية، وقد أكد برنامج الأغذية العالمي التزامه بتقديم المساعدات الغذائية للمحتاجين في جميع أنحاء البلاد، على رغم النقص الكبير في الموارد والتحديات اللوجستية الأخرى التي تواجه البرنامج حسب البيان الصادر منهم، كما أعلن برنامج الغذاء العالمي بدء في أعمال إعادة تأهيل الطريق الذي يربط الولاية بدولة السودان المجاور لتسهيل حركة المساعدات الإنسانية.

استمرار المساعدات الإنسانية: أعلنت وزيرة إفريقيا بالحكومة البريطانية عن حزمة جديدة من الدعم لبلدان شرق إفريقيا المتضررة من الجفاف الشديد والفيضانات، وبحسب البيان ستحصل الصومال وكينيا وإثيوبيا وجنوب السودان على مساعدة بقيمة 17 مليون جنيه إسترليني من المملكة المتحدة، كما أعلن البنك الدولي عن 100 مليون دولار أمريكي، لدعم المتضررين من الفيضانات و38 مليون دولار إضافية لدعم المواطنين النازحين واللاجئين في جنوب السودان.

هل يشهد جنوب السودان نشاطًا على المستوى الخارجي؟

التعاون مع السودان: شهد الجنوب السوداني خلال يناير بعض التحركات المحدودة على المستوى الإقليمي حيث زار نائب الرئيس الخرطوم للتوسط لدى الأطراف بالإضافة إلى الاطلاع على تطورات الأوضاع السياسية في السودان، وسبل الوصول لاتفاق إطاري مع رئيس مجلس السيادة الانتقالي عقب استقالة رئيس مجلس الوزراء عبد الله حمدوك.
وقد أتفق الطرفين على فتح "اربعة" معابر حدودية لتبادل التجارية بين البلدين، لكن الأحداث السياسية في السودان حال دون إحراز أي تقدم في الاتفاق، ولكن تمكن الطرفين من الاتفاق على تطرق لأهمية إعادة فتح المعابر بين الدولتين خاصة خط السكة حديد الذي يربط مدينتي (بابنوسة – واو)، بميناء بورتسودان، وضرورة تنشيط حركتي النقل النهري والبري بين الدولتين تسهيلا لعملية الاستيراد والتصدير، أخيرًا اتفق الطرفين على عقد اجتماع للولايات الحدودية في شهر فبراير هذا العام.
التعاون مع المملكة العربية: وقع وزير الخارجية والتعاون الدولي بجنوب السودان ميبك آيي، ونظيره السعودي فيصل بن فرحان آل سعود، يوم الاثنين، وثيقة تعاون تتكون من "تسعة" بنود تحت مسمى "اتفاقية التعاون العام" بين حكومة جنوب السودان والمملكة العربية السعودية، اتفاقية التعاون العام بين البلدين، تركز على مجالات اقتصادية من الصناعة والبترول والمعادن والزراعة والثروة الحيوانية والسياحة والرياضة والصحة.

ختامًا

مازال المسار في جنوب السودان غير واضح الملامح كما أن الخطوات ما زالت بسيطة غير كافية لمواجهة التحديات الأمنية وحث السلطات المحلية على الالتزام باتفاق السلام ومنع القتال العشائري، أو لمجابهة أخطار الفيضانات التي تتعرض لها الدولة بصورة مستمرة وتعرض حياة الاف من الأسر للخطر، وعليه فما زال المسار الديمقراطي غير واضح الملامح.

سوريا: بين تمدد تنظيم داعش ورد التحالف بإستراتيجة قطع الرؤوس

بطي صفحات عام 2021، كان المشهد السياسي في روسيا مازال يشبه المياه الراكدة، مع محاولات محدودة التأثير من الفاعلين فيه تحريك المشهد، غير أن تغييرًا من شأنة إحداث تغيير لم يقع بعد، وفي المقابل، كان هناك كثافة في التحركات الميدانية بين الأطراف، ومع مطلع عام 2022، احتفظ المشهد بكثافة التفاعلات الميدانية، مع استمرار محاولات الأطراف، بشكل يمكن القول: إنه أنشط من ذي قبل، وفي هذا الصدد نسلط الضوء على أبرز التفاعلات في المشهد السوري.

هجمات داعش وردود التحالف العنوان الأبرز

في نشاط وإعادة تمدد لتواجد داعش في سوريا، كانت هجمات داعش هي الأبرز خلال الشهر الأول من مطلع يناير، وخصوصًا تلك الهجمات المرتبطة باستهداف قوات التحالف، والمرافق الأساسية في سوريا، وقد شهد شهر يناير كثافةً في تحركات داعش، أدت إلى وجود حالة من ردود الأفعال الدولية المماثلة، وأبرز هذه التفاعلات ما كان مرتبطًا بسجن غويران.

هجمات الجماعات المسلحة وردود التحالف: في 5 يناير، سقطت ثلاث قذائف صاروخية ف على حقل العمر النفطي الذي يضم أكبر قاعدة للتحالف الدولي في شرق سوريا، وذلك بعد إحباط هجوم مماثل على قاعدة أخرى في المنطقة؛ ليرد التحالف الدولي بقيادة واشنطن عن استهداف قاعدة لقواته شمال شرق سوريا بثماني قذائف صاروخية، متهمًا مجموعات موالية لإيران بالوقوف وراء القصف الذي طال الحقل.

كما شنَّ تنظيم داعش هجومًا على سجن غويران وهو سجن خاضع لسيطرة القوات الكردية في شمال شرق سوريا، أسفر عن سقوط أكثر من 70 قتيلًا، وقد أحبطت القوات الكردية هجومًا للتنظيم على السجن، وتجددت اشتباكات شديدة بين قوات سوريا الديمقراطية وعناصر تنظيم الدولة الإسلامية بحي غويران بمدينة الحسكة شمالي شرقي البلاد.

وقد أحدثت واقعة الاقتحام ردود فعل كبيرة على المستوى الدولي، خصوصًا مستوى الفاعلين في الصراع السوري، فأشادت الولايات المتحدة بقوات سوريا الديمقراطية، واعتبرت ردها بطوليًّ ا وفعَّالًا على هجوم داعش المتواصل على مركز احتجاز الحسكة والمنطقة المحيطة به، فيماأعلن النائب الأول لمندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، ديمتري بوليانسكي، أنّ روسيا طلبت عقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي، بشأن الهجمات الأخيرة التي شنّها تنظيم "داعش" في شمال شرق سوريا،وذلك بعد أن شن ضربات جوية روسية على سوريا، استهدف بها 11 عنصرًا من تنظيم داعش الإرهابي، وإصابة نحو 20 آخرين .

ومن ناحيتها، ردَّت الولايات المتحدة في مطلع فبراير، بتنفيذ قواتها الخاصة، عملية إنزال جوي شمال غرب سوريا، قرب مخيم أطمة، أسفر عن مقتل وانتحار رئيس تنظيم داعش "عبد الله قرداش"، وعدد آخر من الجهاديين، وبحسب بيان البنتاجون في المهمة كانت ناجحة، ولم تسجل خسائر" في صفوفها، وفي سياق منفصل، أكّدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أنّه تمّ استخدام عامل الخردل في هجوم شنّه تنظيم الدولة الاسلامية عام 2015 في شمال سوريا، وأدّى إلى إصابة 20 شخصًا على الأقلّ.

كانت هجمات داعش والمباراة بينه وبين قوات التحالف هي الأبرز خلال شهر يناير، ولا شكَّ أن هذه المباراة تنبئ عن حدوث تغيير كبير في طبيعة نشاط داعش في سوريا التي تنبئ عن تطلعات للتمدد الأوسع، ولا شكَّ أن مقتل قائد التنظيم، قد يؤدي إلى وقف مؤقت لتلك التطلعات، لكن غير مؤكد أنه سيوقفها، من ناحية أخرى، ينبئ عن مخطط جديدة للتحالف في التعامل مع هذا التمدد.

الهجمات الإسرائيلية: في 5 يناير، أعلن الجيش الإسرائيلي، أنّه قصف بقذائف الدبّابات منطقة في جنوب سوريا، تعتبرها الدولة العبرية "الجبهة الثانية" لنشاط حزب الله اللبناني، وذلك بعدما رصد فيها تحركًا لعناصر مشبوهة، وفي أواخر يناير، نفذت المقاتلات الحربية الإسرائيلية موجة من الغارات الجوية، استهدفت مواقع لقوات إيرانية وقوات النظام السوري في محيط العاصمة السورية دمشق، ويعتقد الجيش الإسرائيلي، أنه حد بشكل كبير من قدرة إيران على نقل الأسلحة والمعدات عبر سوريا، خلال العام الماضي، من خلال الضربات الجوية، ويخطط لمواصلة القيام بذلك في عام 2022، وفق تصريحات للدفاع الإسرائيلي، في يناير من العام الجاري.

مركز شاف SHAF CENTER
للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)
FUTURE STUDIES & CRISIS ANALYSIS (MIDDLE EAST & AFRICA)

التواجد التركي: فيما تظل استهداف أماكن تواجد القوات التركية هو من ضمن التحركات البارزة، و في 10 يناير، أعلنت وزارة الدفاع التركية،مقتل ثلاثة من جنودها، إثر انفجار عبوة ناسفة على الحدود مع سوريا، وقالت الوزارة، في بيان: إن الانفجار وقع على الشريط الحدودي في قضاء "أقجة قلعة"، التابعة لولاية "شانلي أورفة"، جنوب شرقي البلاد، أعلنت وزارة الدفاع التركية، عن تصفية 12 عنصرًا من "وحدات حماية الشعب الكردية"؛ ردًّ ا على مقتل 3 جنود أتراك، بانفجار عبوة ناسفة على الحدود مع سوريا، بيد أن القوات التركية ترى أن خسائرها تتعاظم في سوريا، فقال وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، معلقًا على الهجوم على قوات بلاده من الأراضي السورية: إن الاعتداءات من خارج حدودنا باتت لا تطاق، و عملياتنا العقابية ستتصاعد.

التواجد الروسي: في 5 يناير، استهدفت مقاتلات روسية ثلاث منشآت حيوية وخدمية ومخيمًا للنازحين في محافظة إدلب، أقلعت المقاتلات من قاعدة حميميم في محافظة اللاذقية، طال 3 منشآت حيوية وخدمية ومخيمًا للنازحين ومناطق متفرقة أخرى من محافظة إدلب، شمال غرب سوريا.

المشهد السياسي

يمكن القول: إن التحركات الثنائية المتعددة بشأن الملف في سوريا، كانت التحرك السياسي الأبرز لهذا الشهر، فمن ناحية، انطلقت المحادثات (الأمريكية-الروسية) في جنيف، على خلفية مخاوف غربية من احتمال حصول غزو روسي لأوكرانيا، كما شمل النقاش من الجانبين حول الوضع في سوريا غير أنه لم يتم الإعلان عن مخرجات ملموسة بشأن سوريا.
تحركات روسيه للوساطة: جرت زيارة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان آل سعود، مع المبعوث الخاص للرئيس الروسي لشؤون "التسوية السورية"، ألكسندر لافرينتيف، تطورات الأحداث في سوريا، وهو الأرفع بين مسؤول سعودي وروسي حول الوضع في سوريا منذ عامين، وفي السياق نفسه، استقبل الرئيس السوري الأسد لـألكسندر لافرينتيف، المبعوث الخاص للرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، كما شدد الرئيس السوري على أن "ما تتعرض له روسيا من ضغوط غربية، هو نتيجة دفاعها عن القانون الدولي

ومن ناحية، وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أكد أن هناك تواصلًا مع الأكراد؛ للتوصل إلى اتفاق بشأن سوريا، وأن روسيا تحاول إقناع أكراد سوريا، بضرورة إطلاق حوار جاد مع دمشق، بدلًا من التعويل على الدعم الأمريكي.

تحركات أممية مضادة: من جهة أخرى، أكد وزير خارجية إيران، أن الوجود الأمريكي غير الشرعي والاعتداءات الإسرائيلية يخلان بعملية التسوية السياسية في سوريا، وشدد على ضرورة اهتمام المجتمع الدولي والأمم المتحدة، بذلك جاءت تصريحات حسين أمير عبد اللهيان، خلال اجتماع عقده مع المبعوث الخاص الأممي إلى سوريا، غير بيدرسن، في طهران، واللافت أنه بعد إنهاء زيارته في طهران، أجرى المبعوث الأممي زيارةً إلى قطر؛ حيث التقى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني.
من ناحية أخرى، وفي سياق التعليق على موقف الدول العربية من العودة إلى جامعة الدول العربية ماتزال الأردن تأخذ بزمام الدعوة إلى عودة سوريا إلى الجامعة، ففي لقاء لوزير الخارجية الأردني، قال الصفدي: "إن ما نفعله في الأردن هو محاولة التأكد من أن هناك عمليةً سياسيةً جادةً ستؤدي إلى إنهاء هذه الأزمة".

الوضع لإنساني

اعتبرت السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة "ليندا توماس غرينفيلد"، وخلال كلمتها أمام مجلس الأمن الدولي، أنّ "الوضع الإنساني في سوريا يشكّل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، و دعت السفيرة الأمريكية المجلس إلى متابعة العمل؛ لإيجاد حلول لمسألة الصراع في سوريا، كماأعلنت الأمم المتحدة تقديم 150 مليون دولار من "الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، لتعزيز العمليات الإنسانية التي تعاني من نقص بالتمويل في 13 دولة بأفريقيا والأمريكيتين وآسيا والشرق الأوسط، وحصلت سوريا علي تمويل بمبلغ 25 مليون دولار؛ لمواجهة الأضرار التي طالت اللاجئيين في المخيمات، جراء الانخفاض الشديد في درجات الحراراة، منذ النصف الثاني من يناير.

ختامًا

إجمالًا يمكن القول: إن المشهد في سوريا، واصل التحركات الكثيفة من الناحية الميدانية والسياسية، خصوصًا فيما يتعلق بتحركات داعش، ورد التحالف باسهداف رئيس التنظيم، فيما انخفضت نسبيًّا التحركات الروسية والتركية ميدانيًّا، محتفظةً بتحفُّز كلٍّ منهما إزاء الآخر، بجانب استمرار الهجمات الإسرائيلية إزاء المواقع الإيرانية والمنشآت السورية.

أما على الناحية السياسية، فيمكن القول: إن هنا اتجاهًا لتحركات وتآلفات ثنائية بين الفاعلين في المشهد السوري، خصوصًا بعد أن جاءت نتائج محادثات (أستانا) خالية الوفاض، فبالتالي، لجأ الأطراف لتعزيز موقف كلٍّ منهما التفاوضي بتحالفات ثنائية، أبرز هذه التحركات، هي التحركات الروسية التي يبدو أنها تسعى لتكون وسيطًا بين نظام الأسد والسعودية؛ سعيًا للدفع بقبول سوريا، وبالرغم من أن هناك تحركات أممية مماثلة مع قطر وإيران، قد تكون تحركات لخلق تيار مضاد، وبالرغم من أنه لا يمكن الجزم بذلك، لكن من المؤكد أن استمرار التحركات الثنائية، وإعادة صياغة التحالفات ووجهات النظر بين الأطراف المنغمسة في الصراع قائمًا، خصوصًا في ظل استمرار هدوء الموقف الأمريكي، والتحديات التي تواجه الموقف الإيراني.

خطر سقوط لبنان في مرتبة الدول الفاشلة بات واقعًا!

تشهد لبنان حالةً من التخبط السياسي والاقتصادي بشكل حرج، وتفاقم الوضع بعد إعلان رئيس الوزراء الأسبق، سعد الحريري، مقاطعة الانتخابات وانسحابه من الحياة السياسية.
قال الرئيس اللبناني، ميشال عون: إنه لا يرى سببًا لتأجيل الانتخابات البرلمانية، المقرر إجراؤها في مايو المقبل، بعد إعلان رئيس الوزراء الأسبق، سعد الحريري، مقاطعتها وانسحابه من الحياة السياسية، إلا أنه يوجد بعض التكهنات والمخاوف من التأجيل؛ حيث تأتي الانتخابات النيابية في لبنان، في ظل أسوأ أزمة اقتصادية تعيشها البلاد، وبعد احتجاجات عارمة، بدأت في 2019، لكنها لم تفلح حتى الآن في إحداث تغيير يذكر.

استمرار انهيار الليرة اللبنانية

تشهد لبنان واحدةً من أسوأ الأزمات الاقتصادية في العالم؛ حيث تسجيل الليرة اللبنانية انهيارًا غير مسبوق، بات خبرًا شبه يومي في لبنان؛ فيوميًّا تهوي الليرة إلى مستوى قياسي عما قبله، ونتيجة لسوء تلك الأوضاع الاقتصادية دخل لبنان حالة من الشلل، إثر بدء إضراب عام، في قطاع المواصلات العامة، وخدمات أخرى حيوية، في منتصف شهر يناير.
وزادت حدة الأزمة في لبنان، بعدما قررت نقابات العمال أن تخوض إضرابًا؛ لأجل المطالبة بإيجاد حلول للأوضاع المزرية.

وتأتي هذه الخطوة، فيما لم تفعل الطبقة الحاكمة أي شيء تقريبًا؛ لمحاولة إخراج البلاد من حالة الانهيار والفساد وسوء الإدارة المتجذرة منذ عقود.
ويعيش حوالي 80 في المائة من اللبنانيين في فقر، بعد أن فقدت الليرة اللبنانية أكثر من 90 في المائة من قيمتها، وانكمش الاقتصاد اللبناني بنسبة 20.3 في المائة عام 2020، وبنحو 7 في المائة العام الماضي، بحسب البنك الدولي.

"حزب الله وأمل" ينهيان مقاطعتهما لمجلس الوزراء

أنهت الأحزاب الشيعية الرئيسية في لبنان مقاطعة استمرت ثلاثة أشهر لحكومة البلاد، مُنهيةً بذلك جمودًا بشأن تحقيق الانفجار في بيروت، حسب بيان لحزب اللّه، وحليفه السياسي الرئيسي، حركة أمل، يوم 15 يناير.
ويُذكر بأن الثنائي الشيعي - كما يُعرف الحلفاء السياسيون - تعهدوا بعدم العودة إلى جلسات مجلس الوزراء اللبناني ما لم يُعزل القاضي الذي يحقق في انفجار بيروت، في أغسطس 2020 من منصبه، وهدّدت المقاطعة بإسقاط الحكومة الوليدة، برئاسة نجيب ميقاتي، والتي تشكلت في أوائل سبتمبر.
ولكن في الواقع، إقدام حزبي اللّه وأمل على إنهاء مقاطعتهم لمجلس الوزراء نالت إشادة ميقاتي؛ حيث قام هو الآخر بعقد اجتماع لمجلس الوزراء على الفور، وبذلك ينهي الفجوة التي استمرت لأشهر

انسحاب الحريري من المشهد السياسي

أكد الزعيم السني اللبناني البارز، ورئيس الحكومة اللبنانية الأسبق، سعد الحريري، الإثنين 24 يناير 2022، أنه لن يخوض الانتخابات البرلمانية المقبلة، وأنه قرر تعليق مشاركته في الحياة السياسية، داعيًا حزبه السياسي "تيار المستقبل" لفعل الشيء نفسه، وشكلت خطوة الحريري الذي شغل منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات زلزالًا سياسيًّا في البلاد، عقب الانهيار المالي الذي تشهده البلاد، منذ عام 2019.
وطلب الحريري، من حزبه تيار المستقبل، عدم الدفع بأي مرشحين في الانتخابات، مبينًا عدة عوامل كانت وراء قراره هذا، من ضمنها تزايد النفوذ الإيراني، في إشارة إلى جماعة حزب اللّه الشيعية، التي تمتلك ترسانة ضخمة من السلاح.
وأشار الحريري إلى أن "مشروع (رئيس الحكومة الراحل) رفيق الحريري، يمكن اختصاره بفكرتين: أولًا: منع الحرب الأهلية في لبنان، وثانيًا: حياة أفضل للبنانيين، نجحت في الأولى، ولم يُكتب النجاح الكافي في الثانية"، لافتًا إلى أن "منع الحرب الأهلية فرض على تسويات، من احتواء تداعيات 7 أيار إلى اتفاق الدوحة إلى زيارة دمشق إلى انتخاب ميشال عون إلى قانون الانتخابات، وغيرها". أثار قرار الحريري بتعليق عمله السياسي، وعدم الترشح للانتخابات المقبلة، ردود فعل واسعة، سواء على المستوى الشعبي أو السياسي والرسمي.

فعلى المستوى الشعبي

قام عدد من أنصار الحريري بقطع عدد من الطرق بالعاصمة "بيروت" بإطارات السيارات المشتعلة وصناديق القمامة والدراجات النارية؛ احتجاجًا على قرار الحريري، ومن بينها، أوتوستراد المدينة الرياضية، ومنطقة بشارة الخوري، وأوتستراد الناعمة، وكورنيش المزرعة، وقصقص وفردان، وساقية الجنزير.

وعلى المستوى السياسي

قال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق، تمام سلام: إن موقف الحريري لا يعبر فقط عما توصل إليه من اقتناع في هذه المرحلة التي يمر بها لبنان واللبنانيون، بل يعكس أيضًا الخلل العميق في التوازنات السياسية والوطنية المفقودة للحفاظ على وحدة الوطن وأبنائه، وأضاف أن مشاركته وتياره السياسي المسؤولية، قد يكون عبرة لمن يعتبرون أنفسهم اليوم منتصرين على أشلاء الوطن المنهار.

بينما أكد رئيس تيار "المردة" سليمان فرنجية، أن الحريري وجه من وجوه الاعتدال في لبنان، مؤكدًا أن غيابه عن الساحة السياسية سيخلق فرصة للضعفاء الذين سيعمدون إلى المزايدات التي تعزز التطرف، مشددًا على أن التطرف هو أكبر خطر على مستقبل لبنان.

ووصف عضو "اللقاء الديمقراطي" النائب فيصل الصايغ المشهد قائلا: "بكل أسف وحزن، استكملت لبنان حلقة جديدة في عملية اغتيال الشهيد رفيق الحريري! يبقى الأملُ والعزم والرهان أن نحافظ مع المخلصين على إرث الرئيس الشهيد، ونواصل حمل راية مشروعه بأبعاده اللبنانية والعربية والوطنية والإنسانية".

وكان رئيس الحكومة اللبنانية، نجيب ميقاتي، قد أكد أن ما أعلنه رئيس الحكومة الأسبق، ورئيس تيار المستقبل، سعد الحريري، يعد صفحة حزينة للوطن وله شخصيًّا، مؤكدًا أنه يتفهم الظروف المؤلمة التي يعيشها، والمرارة التي يشعر بها.

وأضاف ميقاتي قائلا: "سيبقى الوطن يجمعنا والاعتدال مسارنا، ولو تغيرت الظروف والأحوال، مستلهمين قوله تعالى: {لا تحسبوه شرًّا لكم بل هو خيرٌ لكم}.

المبادرةُ الكويتية

زار وزير خارجية الكويت بيروت، يوم 29 يناير، في أول زيارة لمسؤول خليجي كبير منذ الأزمة الدبلوماسية التي اندلعت، بعد تصريحات أدلى بها مسؤول حكومي لبناني سابق، حول حرب اليمن؛ ما فاقم المصاعب التي يعاني منها لبنان، وهو يئن تحت وطأة أزمة مالية، وصفها البنك الدولي، بأنّها واحدة من أشدّ الأزمات الاقتصادية في العالم.

تضمّ المبادرة التي قدمها وزير الخارجية الكويتي 12 بندًا، بينها "التزام لبنان بمسار الإصلاح السياسي والاقتصادي والمالي"، و"إعادة الاعتبار لمؤسسات الدولة اللبنانية"، و"اعتماد سياسة النأي بالنفس، وإعادة إحيائها بعد تعرضها لشوائب وتجاوزات كثيرة"، و"احترام سيادة الدول العربية والخليجية، ووقف التدخل السياسي والإعلامي والعسكري في أي من هذه الدول"، و"احترام قرارات الجامعة العربية والالتزام بالشرعية العربية"، والالتزام بالقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، لا سيما القراران 1559 و1701، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة حصر السلاح بيد الدولة اللبنانية". كما تشمل "اتخاذ إجراءات جدية وموثوقة لضبط المعابر الحدودية اللبنانية"، و"منع تهريب المخدرات، واعتماد سياسة أمنية واضحة وحاسمة توقف استهداف دول الخليج، من خلال عمليات تهريب المخدرات"، و"الطلب من الحكومة اللبنانية أن تتخذ إجراءات لمنع حزب الله من الاستمرار بالتدخل في حرب اليمن"، و"اتخاذ لبنان إجراءات حازمة؛ لمنع تنظيم أي لقاءات أو مؤتمرات، من شأنها أن تمس الشأن الداخلي لدول الخليج".

ختامًا

في نهاية القول، وبعد النظر على معطيات تطورات الأزمة اللبنانية لشهر يناير، والتي تشير بأن خطر سقوط لبنان في مرتبة الدول الفاشلة بات واقعًا، إلا أن التحرك الكويتي والخليجي والعربي قد ينقذ الموقف؛ حيث يحمل ذلك التحرك ثلاث رسائل:

الرسالة الأولى: هي رسالة تعاطف وتضامن وتآزر مع شعب لبنان.

الرسالة الثانية: الرغبة المشتركة لاستعادة لبنان رونقه وتألقه، كون لبنان أيقونة متميزة في العالم العربي، ولكي يكون هذا الأمر فعَّالًا، ينبغي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية بشكل عام، والخليجية بشكل خاص، وألا يكون لبنان منصة عدوان لفظي أو فعلي تجاه أي دولة كانت.

الرسالة الثالثة: هي رؤية كويتية وخليجية حيال لبنان، وأن يكون واقفًا وصلبًا على قدميه، فلبنان القوي هو قوة للعرب جميعًا، وهنا تأتي أهمية إيفاء لبنان بالتزاماته الدولية.

مركز شاف CENTER SHAF
للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)
FUTURE STUDIES & CRISIS ANALYSIS (MIDDLE EAST & AFRICA)

المشهد السياسي في ليبيا.. "نارٌ تحت الرماد"

تشهد ليبيا تحركات سياسية؛ تهدف إلى التوافق في مجلس النواب على تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، والبتّ في مسألة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، إلا أنه في الوقت نفسه، تتسارع الخُطى نحو إعلان تشكيل حكومة جديدة، بعد موافقة برلمان طبرق على السماح للمرشحين الجدد لرئاسة الحكومة المقبلة بتقديم ملفاتهم، فإن المخاوف تتزايد من أن تكون الحكومة الجديدة، جزءًا من خارطة طريق وفترة انتقالية طويلة الأمد، وتؤخر الانتخابات إلى أجل بعيد. ويعرض التقرير أبرز مستجدات الأحداث التي طرأت على الساحة الليبية في شهر يناير 2022.

الميليشيات المسلحة

تشهد ليبيا حالةً من الفوضى والاشتباكات المسلحة؛ لوجود تجهيزات وتحركات بشكل يومي من جانب الميليشيات المسلحة في العاصمة الليبية طرابلس، تزامنًا مع البدء الفعلي من جانب البرلمان لتشكيل حكومة جديدة لتسيير الأعمال.

أكدت مصادر أهلية متطابقة، اندلاع اشتباكات عنيفة في مدينة غريان، التي تبعد 75 كيلومترًا، جنوب العاصمة الليبية "طرابلس"، وتتصارع المجموعات المسلحة على النفوذ والتجارة غير المشروعة، في ظل فوضى السلاح الموجود بكثرة في أيادي المجرمين؛ حيث شهدت غريان، يوم 22 يناير، واقعة إطلاق نار من مجهولين على تجمع للأهالي؛ ليصاب أحد الشباب بجروح بليغة، نقل على إثرها إلى مستشفى بالعاصمة.

بينما شهد الجنوب الليبي هجومًا إرهابيًّا جديدًا، استهدف جنودًا للقوات المسلحة الليبية، بين منطقتي "مجدول والقطرون"، يوم 27 يناير، وأعلن تنظيم "داعش" الإرهابي مسؤوليته عن ذلك الحادث، واستهداف جنود الجيش الوطني الليبي.

جهود تشكيل حكومة جديدة

تم عقد جلسة لمجلس النواب الليبي، الإثنين 31 يناير؛ من أجل سحب الثقة من الحكومة التي يرأسها "عبد الحميد الدبيبة"، والتصويت على تنصيب حكومة جديدة.
وتأتي جهود استبدال رئيس الوزراء، عبد الحميد الدبيبة، الذي تولى منصبه في فبراير من العام الماضي؛ نتيجة فشل ليبيا في إجراء أول انتخابات رئاسية في عهده، وهي التي كان من المقرر إجراؤها في 24 من الشهر الماضي.

مخرجات الجلسة

تقدم نواب في البرلمان الليبي بخطط لتشكيل حكومة انتقالية جديدة، بعد أكثر من شهر من إخفاق البلاد في إجراء أول انتخابات رئاسي، وقال المتحدث باسم البرلمان، عبد الله بلحيق: إن المرشحين قد يقدمون ملفات الترشح لمنصب رئيس الوزراء.
ومن المتوقع، أن يعقد مجلس النواب جلسة، في الثامن من فبراير؛ لإجراء مداولات بشأن المرشحين، وتعيين رئيس وزراء جديد؛ لقيادة الحكومة الانتقالية، كما أكد "بلحيق" عقب الجلسة، أنه سيتم تعيين رئيس وزراء جديد بعد مشاورات مع المجلس الأعلى للدولة، وهو هيئة استشارية مقرُّها العاصمة "طرابلس".
بينما أكد رئيس مجلس النواب الليبي، عقيلة صالح، خلال الجلسة، أنه سيتسلم مقرر المجلس ملفات المرشحين لمنصب رئيس الوزراء، ثم تتشاور لجنة خارطة الطريق مع المجلس الأعلى للدولة، مضيفًا أنه "سيتم عقد جلسة للاستماع للمرشحين، في السابع من فبراير، واليوم التالي، تعقد جلسة لاختيار رئيس الحكومة الجديد".
كما دعا "عقيلة" بعض السفراء، ومستشارة الأمين العام للأمم المتحدة، بشأن ليبيا "ستيفاني وليامز"، بعدم التدخل في الشؤون الليبية.

يُذكر أن أعضاء البرلمان الليبي توافقوا في وقت سابق، على شروط الترشح لمنصب رئيس الحكومة المقبلة، ومن أهمها، أن يُقدم تعهدًا مكتوبًا بعدم ترشحه للانتخابات القادمة، وأن يكون المرشح ليبيًا مسلمًا من أبوين مسلمين، وألا يكون حاملًا لجنسية دولة أخرى، وألا يكون متزوجًا من غير ليبية، أو متزوجة من غير ليبي.

في الواقع، لم يصدر تعليق فوري من الحكومة الحالية، إلا أن "الدبيبة" قال مرارًا: إن حكومته ستبقى في السلطة لحين إجراء "انتخابات حقيقية"، كما دعا إلى إجراء الاقتراع، بناءً على الدستور الذي صِيغَ مؤخرًا..

مبادرة سيف الإسلام القذافي لحل الأزمة السياسية في ليبيا

توعلى الهامش، أصدر المرشح للانتخابات الرئاسية الليبية، سيف الإسلام القذافي، بيانًا يوم 28 يناير، تضمن مبادرة سياسة لحل ما وصفه "بالانسداد السياسي في البلاد"، واقترح تأجيل انتخابات الرئاسة، وإجراء انتخابات برلمانية في أسرع وقت؛ من أجل حل الأزمة السياسية التي تعيشها بلاده في هذه الفترة، بعد تعثُّر إجراء الانتخابات في ديسمبر الماضي.

وأشار أيضًا إلى أن "تلك المبادرة تهدف للخروج من الوضع الذي أوصلتنا له خلافات الأطراف المتصارعة سياسيًّا وعسكريًّا، بصورة أضرت بالبلاد وشعبها، وبدَّدت ثروتها، وتهدد وحدتها الوطنية"، واعتبر سيف الإسلام في مبادرته، أن انتخاب برلمان جديد سيجنب البلاد الحرب والانقسام، وينقذ ما تبقى من خارطة الطريق المفروضة على الليبيين، ويحترم إرادة 2.5 مليون ناخب، وأوضح أن البرلمان المنتخب يتولى اتخاذ ما يلزم لإكمال الانتخابات الرئاسية، بما يضمن الوصول إلى مرحلة دائمة، تمكن الليبيين من بناء وطنهم، واستعادة سيادتهم، دون أي تدخل خارجي ومناكفات سياسية.

شدد البيان على ضرورة قطع الطريق أمام المراحل الانتقالية الجديدة، التي تنذر بدخول البلاد في حالة احتراب جديدة؛ بسبب رفض حكومة سابقة التسليم، وإصرار حكومة جديدة على الاستلام، والرجوع لحالة الانقسام المؤسساتي بوجود حكومتين.

واشنطن تحذر من مخاطر تشكيل حكومة جديدة في ليبيا

هدد السفير الأمريكي في ليبيا "ريتشارد نورلاند" مجددًا بـ«معاقبة معرقلي العملية السياسية في البلاد»، وحذَّر من مخاطر تشكيل حكومة جديدة، في وقت أنهى عبد الحميد الدبيبة قطيعةً استمرت عدة أشهر مع نائبه الأول حسين القطراني.

أكد "نورلاند" في تصريح له أن «أي قادة ليبيين يُنظر إليهم على أنهم معطلون للعملية... يدركون أنهم سيضطرون إلى المحاسبة من الشعب»، وأضاف «التحدي هو التأكد من عدم تحديد موعد يمر مرةً أخرى، ثم تفقد المصداقية، ولكن لا تنتظر طويلًا حتى يفقد الليبيون الثقة في العملية تمامًا، كما أوضح أنه «يمكن إجراء الانتخابات قبل شهر يونيو المقبل، إذا توصل القادة الليبيون إلى التسويات اللازمة»، لافتًا إلى أن «الأمم المتحدة تقود عبر مبعوثتها الخاصة "ستيفاني ويليامز" الجهود لتحقيق ذلك.

تمديد مهمة الأمم المتحدة في ليبيا

تصادق مجلس الأمن الدولي، في مساء اليوم الأول من فبراير، على قرار يقضي بتمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة إلى ليبيا حتى30 أبريل القادم، وأشار أعضاء مجلس الأمن في القرار، الذي يحمل رقم 2619/2022 إلى أن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ينبغي أن يقودها مبعوث خاص، وطالب المجلس بأن يعين الأمين العام للأمم المتحدة مبعوثًا خاصًّ ا على النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن، وجاء تصويت مجلس الأمن بعد خلافات بين أعضاء المجلس؛ إذ أكدت روسيا أن من الضروري إدراج فقرة تعيين مبعوث خاص إلى ليبيا في أقرب الآجال، في حين كان المشروع الذي اقترحته بريطانيا، ودعمته أمريكا ينص على تمديد مهمة الأمم المتحدة في ليبيا إلى منتصف شهر سبتمبر المقبل، دون الإشارة إلى ضرورة تعيين مبعوث جديد للأمم المتحدة إلى ليبيا خلفًا للمستقيل "يان كوبيتش".

ختامًا

في نهاية القول، من المتوقع، أن تشتد المواجهة بين البرلمان والسلطة التنفيذية إذا لم يتم تنازل "الدبيبة عن رئاسة الحكومة الحالية بشكل سلمي، في حين أنه يتم بذْل جهود لتشكيل حكومة جديدة، وهذا ما سيؤول إلى ازدياد حالة الانقسام بين مؤسسات الدولة.

ما يحدث الآن في ليبيا ما هو إلا نتاج طبيعي لحالة الانقسام، ولا أمل أمام حلِّ الأزمة الليبية سوى بحل جذريّ لملف المرتزقة والميليشيات التي تتسبب في إفساد أيِّ خطوة نحو حل سياسي للأزمة؛ حيث إنه لن تسمح الميليشيات بإقامة الانتخابات، أو تشكيل حكومة جديدة، ولن تسمح ببناء مؤسسات شرعية؛ لأنها المستفيد الأكبر من حالة الفوضى، وانعدام الأمن في البلاد؛ لنهب مقدرات الدولة، وما يحدث الآن يُعِيدُ للأذهان أحداث 2014، والانقلاب على الشرعية، وانتخابات البرلمان الذي كان يمثل المؤسسة المنتخبة من الشعب.

مالي..... مصير الدولة في ظل تحديات عنيفة

شهدت (مالي) في شهر يناير 2021، العديد من الأحداث المتتالية، التي من شأنها بأن تؤدي إلى انزلاق الدولة للهاوية في الفترة القادمة، ففي ظلِّ الفجوة السياسية والأمنية التي تعاني منها (مالي)، على خلفية التغير السياسي الأخير، في منتصف شهر مايو السابق، واستمرار حملات العنف الإرهابية، التي تستهدف (الدولة وقوات الأمن والمدنيين)؛ مرورًا بالانسحاب الفرنسي من القواعد العسكرية الإستراتيجية في شمال البلاد، تم إضافة أعباء على الدولة المتهالكة من عقوبات اقتصادية ولوجستية وسياسية، من دول الجوار في غرب أفريقيا ومن الدول الغربية بزعامة (فرنسا)، ويأتي ذلك في ظل تعطيل الانتخابات، وإمداد الفترة الانتقالية لمدة 5 سنوات، والاعتماد على قوات شركة الأمن الخاصة الروسية "فاغنر" في مجال الأمن في (مالي)؛ يهدف هذا التقرير، الاطلاع على الأحداث التي جرت خلال شهر يناير، وعرض النتائج المترتبة عليها، في ظلِّ مستقبل الأزمات في (مالي).

تفاقم الأزمة الاقتصادية في مالي: عقوبات وعزلة سياسية

في 2 من يناير، أصدر مكتب الممثل التجاري الأمريكي بيانًا، يعلن فيه أن "الولايات المتحدة أقصت إثيوبيا ومالي وغينيا من برنامج الأفضليات التجارية لقانون (أغوا)؛ بسبب الإجراءات التي اتخذتها حكوماتها، والتي تنتهك مبادئ هذه الاتفاقية، وأضاف البيان أن "الإدارة الأمريكية قلقة للغاية بشأن التغيير غير الدستوري لحكومتي غينيا ومالي، وأغوا (قانون النمو والفرص في أفريقيا)، هي اتفاقية تجارية أقرت في عام 2000 في عهد الرئيس السابق)بيل كلينتون(؛ لتنظيم التجارة بين)الولايات المتحدة(والقارة السمراء وتسهيلها، وبموجب اتفاقية أغوا، يمكن لآلاف المنتجات الأفريقية الاستفادة من ضرائب الاستيراد المخفضة، بشرط استيفاء الشروط المتعلقة بحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وحماية العمال، فضلًا عن عدم تطبيق حظر جمركي على المنتجات الأمريكية على أراضيها.

وفي تصعيد حاد بعد شهور من التوترات الدبلوماسية المتأججة، فُرضت عقوبات إضافية على مالي من قِبَلِ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (الإيموا)، في 9 يناير، والتي شملت سلسلةً من الإجراءات الاقتصادية والدبلوماسية الصارمة بحق مالي؛ ردًّا ا على نية المجلس العسكري في البقاء على الحكم لسنوات.
فقررت المجموعة تعليق التجارة باستثناء السلع الأساسية، وقطع المساعدات المالية، وتجميد أصول مالي في البنك المركزي لدول غرب أفريقيا، واستدعاء سفرائها لدى مالي، إضافةً إلى إغلاق الحدود البرية والجوية للأعضاء مع مالي.

وأصر أعضاء (إيكواس) على عدم رفع العقوبات، فمنذ التغير السياسي الأول في أغسطس 2020، ثمّ الثاني في مايو 2021، تدفع إيكواس من أجل عودة المدنيين إلى الحكم في أقرب وقت، وتندد بأن يلتزم المجلس العسكري في مالي بوعوده الأولي، وهي إجراء الانتخابات في موعد أقصاه 27 فبراير 2022، كما كان مقررًا في البداية، بدلًا من الموعد الذي اقترحهالمجلس العسكري، وهو إجراء انتخابات في ديسمبر 2026، فإن (إيكواس) وجدت الجدول الزمني المقترح للعودة إلى الحكم الدستوري غير مقبولٍ على الإطلاق، وأضافت أن هذا الجدول "يعني ببساطة أن الحكومة الانتقالية العسكرية غير شرعية، وستأخذ الشعب المالي رهينة".

وجاء رد الحكومة المؤقتة

من خلال بيان المتحدث باسم النظام العسكري العقيد (عبد الله مايغا)، والذي أدان العقوبات بوصفها "غير قانونية"، تلاه قرار استدعاء سفراء (مالي) لدى دول غرب أفريقيا المعنية، وإغلاق الحدود الجوية والبرية معهم، وعبرت الحكومة في (مالي) عن أسفها؛ لأن مجموعتي (إيكواس) و (الإيموا)، "يتم استغلالها من طرف قوى خارجية بدوافع خفية"، في إشارة إلى استجابة (إيكواس) لضغوط خارجية خاصة، من قِبَلِ (فرنسا)؛ من أجل فرض عقوبات وتشديد الحصار على الحكم الانتقالي في (مالي) الذي بدا في الاستعانة بخدمات (روسيا) في مجال الأمن.

وقال رئيس المجلس العسكري الحاكم في (مالي) الكولونيل (أسيمي غويتا) في خطاب بثّه التليفزيون الحكومي: "إنه حتى وإن كنا نأسف للطبيعة غير الشرعية وغير القانونية وغير الإنسانية لإجراءات التي تؤثر بالفعل على السكان المتضررين بشدة من الأزمة الأمنية والأزمة الصحية، تظل (مالي) منفتحةً على الحوار مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ لإيجاد توافق في الآراء بين المصالح العليا للشعب المالي، واحترام المبادئ الأساسية للمنظمة"، وأضاف المجلس العسكري، أنه اتخذ ترتيبات لضمان الإمدادات الطبيعية "بكل الوسائل المناسبة"، ودعا السكان إلى التزام الهدوء، ووعد القادة العسكريين، بأن العقوبات لن تؤثر على أسعار السلع الأساسية، مثل الغذاء والدواء.

وأعلنت الحكومة المالية، أنها تجري مناقشات مع "الدول الصديقة"، بما في ذلك (غينيا كوناكري وموريتانيا)؛ من أجل "تسهيل الوصول إلى موانئها؛ لتزويد السوق المالي بالمواد الغذائية الأساسية"، وأكد أعضاء من الحكومة المالية، خلال اجتماع مع فاعلين اقتصاديين محليين في العاصمة باماكو، على "ضرورة وضع الترتيبات الأساسية من طرف مختلف الفاعلين؛ لضمان إمداد طبيعي بالمنتجات، والحرص على استقرار الأسعار؛ حتى لا يعاني سكان مالي" من آثار العقوبات الاقتصادية المفروضة من طرف (إيكواس).

تحركات سياسية غربية

في 10 يناير، أوقفت الخطوط الجوية الفرنسية رحلاتها إلى مالي؛ بحجة المخاطر الأمنية في الدولة الواقعة في غرب أفريقيا، وذلك في أعقاب العقوبات الجديدة الشاملة، وإغلاق الحدود الذي فرضته (إيكواس)، وأيدت (فرنسا) هذا القرار في مجلس الأمن في الأمم المتحدة في اليوم نفسه، وأعرب السفير الفرنسي لدى الأمم المتحدة، (نيكولا دي ريفيير)، عن "دعم بلاده الكامل لجهود المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا"

ففي11 من يناير، منعت روسيا والصين تبنّي النصّ الذي قدمته (فرنسا) لمجلس الأمن في للأمم المتحدة، والذي كان من شأنه دعم العقوبات الجديدة التي فرضتها (إيكواس) على (مالي)، وردًّ ا على ذلك، دعا وزير الخارجية الفرنسي (جان إيف لودريان)، الاتحاد الأوروبي إلى وضع عقوبات مماثلة لمجموعة (إيكواس) على مالي؛ ما نتج عنه تأييد من منسق السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، (جوزيب بوريل)؛ حيث أعلن أن "بروكسل ستحذو حذو المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في اتخاذ إجراءات ضد مالي بشأن الانتخابات المؤجلة."

وانضمت (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا) في دعم أعمال (إيكواس)، وتأييد العقوبات المفروضة على (مالي)، ووصف نائب السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة (جيمس كاريوكي)، قرار (مالي) بتأجيل الانتخابات، بأنه "مخيب للآمال للغاية"، قائلًا: "إنه يثير الشكوك حول التزام السلطات الانتقالية بالديمقراطية وسيادة القانون"، واتهمت السفيرة الأمريكية (ليندا توماس جرينفيلد) حكومة (مالي) الانتقالية بـ"الافتقار الصارخ للإرادة السياسية؛ لإحراز تقدم نحو تنظيم الانتخابات" وقالت: إن فترة انتقالية مدتها خمس سنوات "تزيد من آلام الشعب".
كما انتقدت الدول الثلاث بشدة، وجود الشركة العسكرية الروسية الخاصة، مجموعة (فاغنر)، في مالي.

وجدد السفير الفرنسي (نيكولا دي ريفيير) إدانة بلاده؛ لنشر المرتزقة من مجموعة (فاغنر) "المعروفين بتهديدهم للمدنيين ونهب الموارد وانتهاك القانون الدولي وسيادة الدول"، وأعرب عن أسفه؛ لأن السلطات الانتقاليةٍ في مالي "تستخدم الأموال العامة المحدودة؛ لدفع أجور المرتزقة الأجانب بدلًا من دعم القوات الوطنية والخدمات العامة لصالح الشعب المالي"، وجاء الرد على ذلك من وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف)؛ حيث أكد أن للشركة حقًا "مشروعًا" في أن تكون في مالي؛ لأنها تلقت دعوة من الحكومة الانتقالية، وأصر على عدم مشاركة الحكومة الروسية، وقال (ديمتري بوليانسكي)، نائب سفير روسيا لدى الأمم المتحدة: إنه "يتفهم" الصعوبات التي تواجهها حكومة (مالي) في تنظيم انتخابات جديدة، في حين أن انعدام الأمن قد يقوض النتيجة.

وقال سفير مالي لدى الأمم المتحدة (عيسى كونفورو) لمجلس الأمن: إنه لا يوجد مرتزقة على الأراضي المالية، وقال: إن المدربين الروس موجودون في مالي؛ لتقديم المشورة وتدريب جيشها على استخدام المعدات العسكرية التي حصلت عليها الحكومة من (روسيا)، وأكد (كونفورو)، أن الحكومة "صُدمت" بالعقوبات الاقتصادية والمالية التي فرضتها (إيكواس)، و"أدانت بشدة هذه الإجراءات غير القانونية وغير الشرعية"، وقال: إن (غويتا) طلب من (إيكواس) "إعادة النظر في تفسيرها للوضع في مالي"، وأن الحكومة في (مالي) "تظل منفتحةً على الحوار مع الكتلة الإقليمية، و"كرر استعدادها لبذل قصارى جهدها؛ لضمان الاستعادة السريعة للنظام الدستوري في مالي آمنة ومأمونة".

وردًّ ا على هذه العقوبات والتدخل في شؤون البلد الداخلية من القوى الإقليمية والدولية؛ خرج آلاف المتظاهرين في العاصمة باماكو ومدن أخرى في 14 يناير؛ احتجاجًا على عقوبات (إيكواس)، والضغط الدولي على بلادهم؛ لنقل السلطة للمدنيين؛ وذلك استجابةً لدعوة المجلس العسكري، الذي دعا لهذه المظاهرات؛ دفاعًا عن الوطن، وخرجت المسيرات الحاشدة إلى ساحة الاستقلال في العاصمة باماكو ومدن أخرى مختلفة، كما احتشد الماليون في باريس؛ دعمًا للجيش ومشروع "إعادة التأسيس"، الذي يشمل فترةً انتقاليةً قد تمتد لخمسة أعوام.

وجاء آخر تأييد للعقوبات على(مالي) من الاتحاد الأفريقي في 23 من يناير؛ حيث دعا مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي السلطات الانتقالية في مالي إلى "فترة تمديد قصيرة لا تتجاوز 16 شهرًا على الأكثر"، واعتبر المجلس في ختام اجتماع له حول الوضع في)مالي(، أن تمديد سلطات البلاد الفترة الانتقالية 5 سنوات "غير دستوري وغير مقبول، وليس مناسبًا، ويشكل عقبةً خطيرةً للعملية الديمقراطية في البلاد"، مطالبًا بالعودة "السريعة للنظام الدستوري والديمقراطي بقيادة مدنيين"، وأيد المجلس العقوبات المفروضة على مالي من طرف (إيكواس)، كما عبَّر عن أسفه "لتدهور الوضع الأمني" و"غياب سلطة الدولة في وسط مالي".

وأعلن المتحدث الرسمي باسم قوات حفظ السلام، التابعة لبعثة الأمم المتحدة، "المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي"، (مينوسما)، عن توقيف كافة رحلاتها الجوية إلى (مالي)، فيما وصفه بقرار "مؤقت"؛ وذلك للتباحث مع السلطات المالية بشأن إيجاد حل "عاجل"، ويأتي ذلك القرار بعد أسبوع من إغلاق الحدود الجوية والبرية (لمالي) بعد عقوبات (إيكواس) على الحكومة الانتقالية في (مالي).

الملف الأمني في مالي

تظلُّ القضية الأمنية الأكبر والمستمرة منذ شهر ديسمبر المنصرم، هي احتماليه اعتماد (مالي) على شركة الأمن الخاصة "فاغنر" الروسية، وكان قد نُشر بيان مشترك، صدر في ديسمبر، أعربت فيه 15 دولة غربية، منها (كندا وفرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا) عن قلقهم بشأن نشر مفترض لعناصر "فاغنر"، وفي البيان، أُدينت الشركة الروسية الخاضعة لعقوبات من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ بسبب أنشطتها المزعزعة للاستقرار، وكان رد الحكومة الانتقالية في (مالي) هو نفي انتشار مجموعة "فاغنر" في البلاد، وتأكيد وجود مدربين روس على غرار المدربين الأوروبيين، وعلى الرغم من ذلك، تُواصل الدول الغربية إدانتها لشركة "فاغنر" الروسية، وزادت المخاوف والتوترات منذ أن نشرت تقارير تتحدث عن وجود هؤلاء المرتزقة في (مالي)، بموجب اتفاق عسكري مع (روسيا)، تحت ستار محاربة الإرهابيين من عناصر القاعدة وداعش، وهذا ما أكده الجيش الأمريكي والأمم المتحدة، وينفيه الكرملين، واتهم وزير الخارجية الفرنسي (جان إيف لودريان) "فاغنر" بدعم المجلس العسكري في (مالي) تحت ستار مكافحة الإرهابيين، متهمًا (روسيا) بالكذب بشأن وضع المجموعة، وقال: "عندما نسأل زملاءنا الروس عن فاغنر، يقولون: إنهم لا يعرفون بوجودها"، وأضاف "عندما يتعلق الأمر بمرتزقة هم مقاتلون روس سابقون يحملون أسلحة روسية"، وتستخدم القدرات اللوجستية للجيش الروسي؛ من أجل الانتشار في مسرح أو آخر، كما رأينا في (جمهورية أفريقيا الوسطى، وليبيا، وسوريا)

وأعلن رئيس القيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا الجنرال (ستيفن تاونسند)، أن "فاغنر في مالي"، مضيفًا "أنهم هناك، نعتقد أنهم بضع مئات الآن"، وتابع: "إنهم ينتشرون بدعم من الجيش الروسي، تنقلهم طائرات تابعة لسلاح الجو الروسي"، رابطًا بذلك المجموعة مباشرة بالكرملين، وهو ما تنفيه (روسيا).
أيضًا أكد الأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش)، أن مجموعة "فاغنر" موجودة في (مالي)، وقال (غوتيريش):"إن التعاون مع منظمة كهذه، هو قرار سيادي يعود للحكومة المالية"، وأضاف "الأمر الوحيد الذي نريده هو ألا يشكل ذلك أي صعوبات" لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد؛ لتحقيق الاستقرار في مالي (مينوسما)، وقال: "ما نريده هو التعاون الفاعل بين (مينوسما) والجيش المالي، كما نريد احترام حقوق الإنسان والقانوني الإنساني الدولي".
ولكن لم يكن لضغوط الغرب ولا العقوبات التي فرضتها مجموعة (إيكواس) أي تأثير واضح على الحكومة الانتقالية في (مالي) بشأن الانتشار المزعوم للمرتزقة الروس، أو بشأن تحديد موعد انتخابات قريبًا، بل وقد زادت الفجوة الدبلوماسية والسياسية بين (مالي) من ناحية، ودول (غرب أفريقيا وفرنسا وأوروبا والغرب) من ناحية أخرى.

تباعد عسكري وسياسي

في 14 يناير، صدر بيان عن وزيرة الخارجية السويدية (آن ليندي)، أن (السويد) قررت سحب قواتها هذا العام من مهمة القوات الخاصة الأوروبية إلى منطقة الساحل "تاكوبا"، وستراجع مساهمتها في الأمم المتحدة بعد وصول قوات الأمن الخاصة "فاغنر" إلى مالي، ويأتي ذلك الانسحاب بعد أن وافق البرلمان السويدي على نشر ما يصل إلى 150 جنديًّا في"تاكوبا" في عام 2020، وما يقرب إلى 250 عسكريًا كجزء من قوات حفظ السلام (مينوسما).

في 18 يناير، وصل إلى (مالي) وفد عسكري من (الدنمارك)، مكون من105 من أفراد القوات الخاصة؛ للانضمام إلى مهمة "تاكوبا"، وهي مهمة بقيادة فرنسية قوامها 900 جندي، تم إطلاقها في مارس 2020؛ لتعمل كخلفية جزئية لعملية "براخان" الفرنسية، وتضم فرقة العمل 14 دولة أوروبية، تقدم قوات خاصة ودعمًا لوجستيًّا وتكتيكيًا؛ للعمل جنبًا إلى جنب مع القوات الإقليمية المستهدفة للمتشددين الإسلاميين، ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل بغرب أفريقيا، و يساهم فيها قوات خاصة من دول أوروبية، مثل (هولندا وإستونيا والسويد والنرويج وبلجيكا وجمهورية التشيك والبرتغال وإيطاليا والمجر).

في 22 يناير، قُتل جندي فرنسي في هجوم بقذائف هاون، استهدف معسكر قوات "براخان" الفرنسية؛ لمكافحة الإرهاب في مدينة (غاو) بمالي، من خلال هجمة إرهابية غير معلوم جهتها، ويعد (ألكسندر مارتن) الجندي الفرنسي الـ 53 الذي يقتل في معارك الساحل منذ 2013، والأول في 2022، ويأتي ذلك في ظل إعادة تمركز القوات الفرنسية في مالي ودول الساحل، من خلال انتهاء عملية "براخان"، والتي بحسب مصادر فرنسية، تكلف 880 مليون يورو سنويًّا، والتي بدأت في انسحاب قواتها تدريجيًّا، وكانت الحكومة الفرنسية أكدت بأنها لن تتخذ أي قرارات سريعة بشأن الانسحاب، طالما أن "فاغنر" لا تعمل في نفس المناطق التي يعمل بها الجيش الفرنسي.

ولكن لم يمضِ وقت على وجود الوفد العسكري الدنماركي، حتى أصدرت الحكومة الانتقالية في (مالي) بيانًا، تدين فيه نشر القوات الخاصة الدنماركية، فيما وصفته بالمفاجئ، وأكدت "أن هذا الانتشار تم دون موافقتها، ودون النظر في البروتوكول الإضافي المطبق على الشركاء الأوروبيين الذين يشاركون في إطار فرقة عمل تاكوبا"، وأن القرار بشأن الطلب الدنماركي في يونيو لنشر القوات، لا يزال معلقًا، وأضافت أن دولًا من ضمنهم (النرويج والبرتغال والمجر)، ما زالت تنتظر الموافقة على نشر قواتها في (مالي).

وجاء رد وزير الخارجية الدنماركي (يبي كوفود)، بأن الوجود العسكري لبلاده في مالي يأتي "بموجب دعوة واضحة من الحكومة الانتقالية المالية ومع حلفائنا الأوروبيين، وعلى رأسهم فرنسا"، ومن جانبه، دافع رئيس الوزراء المالي الانتقالي (شوغيل كوكالا مايغا)، عن الطلب المقدم من حكومته إلى نظيرتها الدنماركية، بسحب قواتها الخاصة، مؤكدًا أنه "لن يأتي أحد إلى مالي بالوكالة بعد الآن"، وحثَّت (فرنسا) و14 دولةً أخرى (مالي) على السماح للقوات الدنماركية الخاصة بالبقاء في الدولة الأفريقية، لكن الحكومة الانتقالية أصرت على انسحاب فوري، وبناءً على ذلك، أعلنت وزيرة الجيوش الفرنسية (فلورنس بارلي)، عن إطلاق بلادها "مشاورات معمقة" مع شركائها في قوة "تاكوبا" الأوروبية الخاصة، بعد مطالبة مالي بسحب الدنمارك قواتها من البلاد، وعبرت (بارلي) عن استيائها من موقف السلطات الانتقالية المالية، مضيفةً أن "المجلس العسكري يضاعف الاستفزازات".

وقرب نهاية شهر يناير، أعرب وزير الخارجية الفرنسي (جان إيف لودريان) عن قلقه، وأضاف: "نظرًا لانهيار الإطار السياسي والإطار العسكري في مالي، لا يمكننا البقاء على هذا النحو"، منددًا بالعقبات المتزايدة بوجه مهمة "القوات الأوروبية والفرنسية والدولية، وتدهور علاقات مالي مع الأوروبيين، كما مع مجموعة (إيكواس)، لكنه شدَّد على أن أي إعادة ترتيب للجهاز العسكري الفرنسي والأوروبي؛ لمكافحة المسلحين، سيكون "قرارًا جماعيًّا" يُتخذ بعد "محادثات، ومع شركائنا الأفارقة، وشركائنا الأوروبيين، وأوضحت وزيرة الدفاع الدنماركية (ترين برامسن)، أن الدول المشاركة في قوة "تاكوبا" ستتخذ قرارًا خلال أسبوعين، حول الشكل الذي ينبغي أن يتخذه مستقبل مكافحة الإرهاب في الساحل.

كان من شأن تصريحات وزير الخارجية الفرنسي (لودريان)، التي وصفت المجلس العسكري في مالي، بأنّه "غير شرعي وخارج عن السيطرة"، وتصريحات وزيرة الجيوش الفرنسية (بارلي) من قبل ذلك، "إن القوات الفرنسية، لن تبقى في مالي إذا كان الثمن باهظًا" بأن تؤدي إلى تصاعد أخير بين البلدين في 30 يناير؛ ما نتج عنه طلب السلطات في (مالي) مغادرة السفير الفرنسي في مهلة 72 ساعة.

وجاء الرد على تلك التصريحات من خلال وزير الخارجية (عبد الله ديوب)؛ حيث أكد بأن بلاده لن تقبل مثل هذه التصريحات التي وُصفت بـ"غير المقبولة"، و"تنم عن ازدراء"، وأكد أنّ بلاده "لا تستبعد أي شيء" في علاقاتها مع فرنسا، وعلّق على مطالبة الماليين برحيل القوات الفرنسية، بأنه "إذا اعتُبر وجودها في وقت ما مخالفًا لمصالح مالي، فلن نتردد في تحمّل مسؤولياتنا، لكننا لم نصل إلى هذا الحد"، مؤكدًا في الوقت نفسه، أنّ مسألة خروج القوات الفرنسية من منطقة الساحل "ليست مطروحة في الوقت الحالي".

وفي بيان صدر عن وزارة الخارجية الفرنسية، أكدت استدعاء سفيرها من (مالي) عقب قرار البلاد طرد السفير، وأضافت أن "فرنسا تجدد التزامها بتحقيق الاستقرار والتنمية في منطقة الساحل إلى جانب شركائها في التحالف من أجل الساحل"، وستقرر بشأن الوجود العسكري المستقبلي في مالي، بحلول منتصف فبراير، معترفةً بضرورة إجراء تغييرات بعد طرد الحكومة الانتقالية مبعثها، ولم يتم اتخاذ أي إجراءات أخرى من الجانب الفرنسي في محاولة لتهدئة الوضع.

الخاتمة

لم تخلُ (مالي) من الأحداث المتعثرة خلال شهر يناير 2022، ففي ظلِّ الفجوة السياسية والأمنية، تم إضافة أعباء على الدولة المتهالكة من عقوبات اقتصادية ولوجستية وسياسية من دول الجوار في غرب أفريقيا من خلال (إيكواس)، ومن خلال الاتحاد الأوروبي والدول الغربية بزعامة (فرنسا)، وذلك في ظل إمداد الفترة الانتقالية لمدة 5 سنوات، وقرار إجراء الانتخابات في عام 2026، والاعتماد الفروض على قوات شركة الأمن الخاصة الروسية "فاغنر" في مجال الأمن في (مالي)، ولكن لم يكن لضغوط الغرب ولا العقوبات التي فرضتها مجموعة (إيكواس) أي تأثير واضح على الحكومة الانتقالية في (مالي) حتى الآن، وتمسكت بقرارتها، واستطاعت استعطاف فئة كبيرة من المواطنين لقضاياها، وإلقاء اللوم على تدخل الغرب، و بالأخص (فرنسا) في شؤون البلاد الداخلية، من خلال التلاعب بمجموعة (إيكواس) بحد قول الحكومة الانتقالية، ولكن على أرض الواقع، كل من ذلك كان من شأنه بأن يخلق عزلةً سياسيةً بين (مالي) وجيرانها و الغرب، و يبقى السؤل الأهم هو "إلى أي مدي ستستمر الحكومة الانتقالية في (مالي)، وسيتحمل المواطنين الحال كما هو عليه الآن، في ظل تفاقم الأوضاع السياسية، و الاقتصادية و الأمنية ؟"، سؤال قد يتم الإجابة عليه في الأشهر القادمة.

الخاتمة من خلال ما سبق عرضه وتحليله يمكننا الوقوف على أبرز النتائج فيما يخص وضع الصراع في الدول محل التقرير وهي كما يلي:

إثيوبيا: إن المطلوب لتجاوز أزمات إثيوبيا تحقيق العدالة والمساواة في الحكم، عبر دستور يضمن الحريات والحقوق لجميع السكان، واقتناع النخب والقيادات الأمهرية والتجرينية، بأن البلاد لم تعد تستوعب استمرار الصراع على الحكم بين الإثنيتين، كما دعا إلى إنهاء مشكلة الحدود المتنازع عليها بين أقاليم الدولة، التي كانت تستخدم كأوراق لإشعال الصراع بين حين وآخر، من قِبَلِ الأطراف كافة، وإعادة النظر في توزيع الثروات الطبيعية، التي لم يكن التحيز الإثني في توزيعها يقلّ في خطورته عن التحيز في توزيع السلطات السياسية.

السودان: من الواضح أن الوضع في السودان ما زال لم يحسم كما أن أمر حسمه من الممكن أن يحتاج إلى مزيد من الوقت في ظل اضطراب المشهد على مستوى الأحزاب السياسية والشارع السوداني واستمرار الاحتجاجات، فيما يمكن التنبؤ بإمكانية استبعاد حدوث تعديلات دستورية تخص صلاحيات المجلس السيادي خلال الفترة الانتقالية، كما أنه يمكن أن يحل الوضع من خلال مبادرات دول إقليمية أو عبر مبادرة أممية، وفيما يخص ملف سد النهضة فلن يشهد ترتيبات جديدة إلا بعد هدوء الوضع في كلًا من (إثيوبيا-السودان).

الصومال: مازال الوضع في الصومال يشهد تحوُّلًا دراماتيكيًّا سريعًا؛ بسبب الصراع بين رأسيْ السلطة، وترقب لإتمام إجراء الانتخابات، ومن ناحيه ثالثة، تصاعدت هجمات تنظيم حركه الشباب المجاهدين، ومع مطلع العام الجديد، طرأ تحول جديد علي المشهد الصومالي، تمثل هذا التحول، فيما يمكن اعتباره بأنها وقفة لمراجعة وتصحيح الأوضاع، وذلك بانعقاد المؤتمر التشاوري، وهو مخرج من أزمة التعثر جدير بالإشادة، ومع ذلك، تبقى التحديات أمام تنفيذ مخرجاته كبيرة بقدر الفرص التي أتاحها، وتحديد موعد الـ40 يومًا، هو رأس هذه التحديات، فالظروف التي أعاقت الامتثال للموعد المحدد سلفًا(24 ديسمبر) مازالت ماثلة، ومع ذلك فهناك حاجة ماسة لأن تستكمل الانتخابات حتى لا تفقد محاولات الاستئناف قيمتها، وجديتها كذلك، ولا شك أن النجاح في الالتزام بالموعد المقرر من عدمه، قد يكون أحد عوامل حسم التنافس بشكل نهائي بين رئيس الوزراء، والرئيس الصومالي، وإن كان نجاح الأطراف الخارجية في دعم روبلي مقابل صفِّ فرماجو، قد يكون له دور أيضًا في ترجيح ميزان روبلي.

مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الأزمات والصراعات (الشرق الأوسط وأفريقيا)
CENTER SHAF FUTURE STUDIES & CRISIS ANALYSIS (MIDDLE EAST & AFRICA)

العراق: لم يعبر العراق مفترق الطرق بعد، فاختيار رئيس البرلمان من الفصائل السنية، والاختلاف حول تشكيل حكومة أغلبية أم ائتلافية، والتنازع الطائفي المبطن حول اقتسام الحقائب الوزارية، فتبقى الأغلبية البرلمانية والحكومة الحالية أمام خيارين في منتهى الحساسية، يتوجب عليها اختيار أحدهما، الأول: هو خيار تشكيل حكومة ائتلافية، ومنها قد يُفتح الباب لطائفيةٍ مبطنة، وبالتالي، فإنها قد تكون عادت للوضع السابق ذاته، بطريقة مختلفة، أما أن تقوم بتشكيل حكومة الأغلبية، بالرغم من أن وضعها لا يشوبه أي عوار دستوري، إلا أنه قد يفتح البابللتشكيك، بـالعمل على عدم الاعتراف بالحكومة، بل والعودة للتشكيك بالانتخابات، مع العلم أن الدولة العراقية في حاجة لمزايا الخيارين، أي استبعاد أبواب الطائفية من ناحية، واعتراف جماعي بشرعية الحكومة والانتخابات من ناحية أخرى.

اليمن: تزيد هجمات الحوثيين المستمرة على المدنيين من تفاقم الأزمة الإنسانية، وتطيل من أمد الصراع اليمني، ومع تعنُّت الحوثيين في إحلال السلام، وتقويض الجهود الأممية والدولية لحل الصراع، وتفاقم الأزمة الإنسانية، كما أدت الأوضاع الاقتصادية إلى انتشار سوء التغذية الحاد بين الأطفال، وسوء الأوضاع المعيشية التي يعانيها السكان في ظل الحرب الأهلية. وعن إمكانية إدراج الحوثي بقوائم الإرهاب، من المتوقع، أن يتم ذلك قريبًا، فجرائم الحوثي تتصاعد بدعم إيران المالي والعسكري بشكل أكبر من سابقه؛ حيث أصبح نطاق الحرب خارج اليمن؛ لذا يتعين على الإدارة الأمريكية والمجتمع الدولي التصدي الحاسم لتلك الانتهاكات، ومعاقبة مرتكبيها؛ لإنقاذ أطفال اليمن والمدنيين.

جنوب السودان: مازال المسار في جنوب السودان غير واضح الملامح كما أن الخطوات ما زالت بسيطة غير كافية لمواجهة التحديات الأمنية وحث السلطات المحلية على الالتزام باتفاق السلام ومنع القتال العشائري، أو لمجابهة أخطار الفيضانات التي تتعرض لها الدولة بصورة مستمرة وتعرض حياة الاف من الأسر للخطر، وعليه فما زال المسار الديمقراطي غير واضح الملامح.

سوريا: إجمالًا: يمكن القول: إن المشهد في سوريا، واصل التحركات الكثيفة من الناحية الميدانية والسياسية، خصوصًا فيما يتعلق بتحركات داعش، ورد التحالف باسهداف رئيس التنظيم، فيما انخفضت نسبيًّا التحركات الروسية والتركية ميدانيًّا، محتفظةً بتحفُّز كلٍّ منهما إزاء الآخر، بجانب استمرار الهجمات الإسرائيلية إزاء المواقع الإيرانية والمنشآت السورية.
أما على الناحية السياسية، فيمكن القول: إن هنا اتجاهًا لتحركات وتآلفات ثنائية بين الفاعلين في المشهد السوري، خصوصًا بعد أن جاءت نتائج محادثات (أستانا) خالية الوفاض، فبالتالي، لجأ الأطراف لتعزيز موقف كلٍّ منهما التفاوضي بتحالفات ثنائية، أبرز هذه التحركات، هي التحركات الروسية التي يبدو أنها تسعى لتكون وسيطًا بين نظام الأسد والسعودية؛ سعيًا للدفع بقبول سوريا، وبالرغم من أن هناك تحركات أممية مماثلة مع قطر وإيران، قد تكون تحركات لخلق تيار مضاد، وبالرغم من أنه لا يمكن الجزم بذلك، لكن من المؤكد أن استمرار التحركات الثنائية، وإعادة صياغة التحالفات ووجهات النظر بين الأطراف المنغمسة في الصراع قائمًا، خصوصًا في ظل استمرار هدوء الموقف الأمريكي، والتحديات التي تواجه الموقف الإيراني.

لبنان: وبعد النظر على معطيات تطورات الأزمة اللبنانية لشهر يناير، والتي تشير بأن خطر سقوط لبنان في مرتبة الدول الفاشلة بات واقعًا، إلا أن التحرك الكويتي والخليجي والعربي قد ينقذ الموقف؛ حيث يحمل ذلك التحرك ثلاث رسائل:
- الرسالة الأولى: هي رسالة تعاطف وتضامن وتآزر مع شعب لبنان.
- الرسالة الثانية: الرغبة المشتركة لاستعادة لبنان رونقه وتألقه، كون لبنان أيقونة متميزة في العالم العربي، ولكي يكون هذا الأمر فعَّالًا، ينبغي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية بشكل عام، والخليجية بشكل خاص، وألا يكون لبنان منصة عدوان لفظي أو فعلي تجاه أي دولة كانت.
- الرسالة الثالثة: هي رؤية كويتية وخليجية حيال لبنان، وأن يكون واقفًا وصلبًا على قدميه، فلبنان القوي هو قوة للعرب جميعًا، وهنا تأتي أهمية إيفاء لبنان بالتزاماته الدولية.

ليبيا: من المتوقع، أن تشتد المواجهة بين البرلمان والسلطة التنفيذية إذا لم يتم تنازل "الدبيبة عن رئاسة الحكومة الحالية بشكل سلمي، في حين أنه يتم بذْل جهود لتشكيل حكومة جديدة، وهذا ما سيؤول إلى ازدياد حالة الانقسام بين مؤسسات الدولة.
ما يحدث الآن في ليبيا ما هو إلا نتاج طبيعي لحالة الانقسام، ولا أمل أمام حلِّ الأزمة الليبية سوى بحل جذريّ لملف المرتزقة والميليشيات التي تتسبب في إفساد أيِّ خطوة نحو حل سياسي للأزمة؛ حيث إنه لن تسمح الميليشيات بإقامة الانتخابات، أو تشكيل حكومة جديدة، ولن تسمح ببناء مؤسسات شرعية؛ لأنها المستفيد الأكبر من حالة الفوضى، وانعدام الأمن في البلاد؛ لنهب مقدرات الدولة، وما يحدث الآن يُعِيدُ للأذهان أحداث 2014، والانقلاب على الشرعية، وانتخابات البرلمان الذي كان يمثل المؤسسة المنتخبة من الشعب.

مالي: لم تخلُ (مالي) من الأحداث المتعثرة خلال شهر يناير 2022، ففي ظلِّ الفجوة السياسية والأمنية، تم إضافة أعباء على الدولة المتهالكة من عقوبات اقتصادية ولوجستية وسياسية من دول الجوار في غرب أفريقيا من خلال (إيكواس)، ومن خلال الاتحاد الأوروبي والدول الغربية بزعامة (فرنسا)، وذلك في ظل إمداد الفترة الانتقالية لمدة 5 سنوات، وقرار إجراء الانتخابات في عام 2026، والاعتماد المفروض على قوات شركة الأمن الخاصة الروسية "فاغنر" في مجال الأمن في (مالي)، ولكن لم يكن لضغوط الغرب ولا العقوبات التي فرضتها مجموعة (إيكواس) أي تأثير واضح على الحكومة الانتقالية في (مالي) حتى الآن، وتمسكت بقرارتها، واستطاعت استعطاف فئة كبيرة من المواطنين لقضاياها، وإلقاء اللوم على تدخل الغرب، و بالأخص (فرنسا) في شؤون البلاد الداخلية، من خلال التلاعب بمجموعة (إيكواس) بحد قول الحكومة الانتقالية، ولكن على أرض الواقع، كل من ذلك كان من شأنه بأن يخلق عزلةً سياسيةً بين (مالي) وجيرانها و الغرب، و يبقى السؤل الأهم هو "إلى أي مدي ستستمر الحكومة الانتقالية في (مالي)، وسيتحمل المواطنين الحال كما هو عليه الآن، في ظل تفاقم الأوضاع السياسية، و الاقتصادية و الأمنية ؟"، سؤال قد يتم الإجابة عليه في الأشهر القادمة.